

1. التعداد، تعريفه، أهدافه واستخداماته

1.1 خلفية عامة

نفذت دائرة الإحصاءات العامة التعداد العام الخامس للسكان والمساكن في الثاني من شهر تشرين أول 2004، وذلك انسجاماً مع التوصيات الدولية ومع قانون الإحصاءات العامة الذي ينص على إجراء التعداد كل عشر سنوات على الأكثري. وقد وافق مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ 23/5/2001 على إجراء التعداد وشكلت لجنة وزارية خاصة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتلدّع نياً عن مجلس الوزراء. وقد نفذت الدائرة التعداد الأول للمساكن في المملكة عام 1952، وبلغ مجموع السكان في ذلك الوقت 586.2 ألف نسمة، ونفذت التعداد الثاني للسكان والمساكن في تشرين الثاني 1961، وقد بلغ عدد سكان الضفة الشرقية من المملكة 900.8 ألف نسمة. وأجرت الدائرة التعداد الثالث للمساكن والسكان في شهر تشرين الثاني 1979، وقد بلغ عدد سكان الضفة الشرقية 2133 ألف نسمة، في حين نفذت التعداد الرابع في 10 كانون الأول 1994، وقد بلغ عدد السكان 4139.5 ألف نسمة. في حين بلغ عدد السكان حوالي 5.1 مليون نسمة حسب نتائج التعداد العام 2004، بنسبة شمول مقدارها 95.9%.

2.1 تعريف التعداد

يقصد به العملية الكلية لجمع وتجهيز وتبويب وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة عن مفردات قطاعي السكان والمساكن في قطر معين أو في جزء محدد منه، دونما حذف أو تكرار، وتقديرها وتصنيفها وتحليلها ونشرها وذلك عند نقطة زمنية محددة يطلق عليها المرجع الزمني لعمليات العد.

3.1 الأهداف الرئيسية للتعداد

يتميز التعداد الشامل دون سواه عن العمليات الإحصائية الأخرى في أنه يوفر:

- بيانات إحصائية شاملة ومفصلة عن كافة السكان وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية حسب أدنى مستوى إداري أو جغرافي وما يرتبط بها من معدلات ومؤشرات (معدلات النمو السكاني، التركيب العمري والنوعي، الخصائص التعليمية، قوة العمل الأردنية وغير الأردنية).
- بيانات ضرورية تمكن من تقدير الوضع السكاني في المملكة خلال الفترة الفاصلة بين التعدادات، بالإضافة إلى رصد التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على السكان خلال تلك الفترة في مختلف التقسيمات الإدارية ابتداءً بالتجمع السكاني وانتهاءً بالمحافظة.
- بيانات تتعلق بحجم وتوزيع وخصائص غير الأردنيين في المملكة وخاصة العمالة الوافدة بدرجة عالية من الدقة، بدلاً من الاعتماد على التقديرات. بالإضافة إلى التعرف على أعداد الأردنيين العاملين خارج المملكة الذين تتطلب عليهم شروط محددة.
- بيانات عن المعروض من الوحدات السكنية ومرافقها وخصائصها ذات الصلة بالأحوال المعيشية وتوفير البيانات الأساسية اللازمة لوضع سياسة إسكانية واضحة المعالم تهدف إلى تحقيق الرفاه لأفراد المجتمع. بالإضافة إلى أنه يوفر مؤشرات عن ظروف المساكن ومدى اتصالها بالخدمات العامة.
- إطار شامل وحديث للمبني والمساكن والأسر حسب التجمعات والتقسيمات الإدارية المختلفة. ويعتبر هذا الإطار ضرورياً لتصميم وسحب العينات لتنفيذ المسوح الأسرية المختلفة، مما يعكس إيجابياً على دقة قياس الظواهر المختلفة التي تتم دراستها كالخصوصية والوفاة والهجرة، والتي تستخدم أساساً لحساب معدلات النمو السكاني وتقديرات أعداد السكان لفترة ما بعد التعداد.
- قاعدة بيانات لكل أسرة يمكن ربطها مع الخرائط المتوفرة من خلال ما يسمى بنظام المعلومات الجغرافي (GIS)، حيث يمكن ربط هذه البيانات بما يتوافر من معلومات خدمية أخرى، كالمدارس والمرافق الصحية والشوارع والجامعات

ومراكز الدفاع المدني وموارك الشرطة...، كما يمكن من خلال الحاسوب الآلي التعرف على عنوانين الأسر والأفراد من خلال هذا النظام بسرعة فائقة.

2. التعريف

التجمع السكاني : هو المكان الذي يقيم فيه السكان كأفراد أو جماعات في مبان ومساكن ثابتة أو متحركة. وقد يكون التجمع مركزاً لممارسة نشاط اقتصادي واحد أو أكثر، وتختلف التجمعات السكانية اختلافاً كبيراً من حيث حجم السكان فيها. وعادة ما يحمل التجمع السكاني اسمًا يميزه عن التجمعات الأخرى، وللتجمع حدوداً واضحة ويتكون من بلوك واحد أو أكثر.

الحضر والريف: لاغراض التعداد العام للسكان والمساكن 2004، اعتبرت التجمعات السكانية التي بلغ عدد سكانها 5000 نسمة أو أكثر حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 1994 حضراً، واعتبرت باقي التجمعات ريفاً.

البلوك: مجموعة من المباني تكون تجتمعاً سكانياً أو جزءاً من تجمع سكاني، له حدود اصطناعية كالشوارع المعددة وغير المعددة، الدخلات والممرات، الأدراج، أعمدة الكهرباء، الهاتف وسكة الحديد... الخ، أو حدود طبيعية كالجبال، الأنهر والأودية يمكن التعرف عليها على الطبيعة بسهولة.

المبني : هو كل مُشيد قائم بذاته مثبت على اليابسة أو الماء بصفة دائمة أو مؤقتة، مكون من أي مادة بناء كانت، يتكون من طابق واحد أو أكثر ولله سقف، يستخدم لسكن الأدميين أو لمارسة العمل أو العبادة أو التسلية، له باب (مدخل) أو أكثر يؤدي من طريق عام أو خاص إلى جميع أو غالبية مشتملاته. وتعتبر ملحقات المبني مثل الكراج والدكان ودوره المياه والمخزن من التوابع الأساسية للمبني وليس مبان مستقلة، ولا تعتبر مبان، كل من: مظلات مواقف الباصات والجسور وأكتشاك ومحولات الكهرباء والمباني المهجورة.

نوع المبني ويكون أحد الأنواع التالية:

1. **عمارة:** هي المبني الذي يتكون من طابق واحد أو أكثر وفيه درج داخلي أو خارجي يخدم جميع الطوابق في المبني، وقد تستخدم للسكن فقط في حالة وجود شقق سكنية فيها أو لأغراض مختلفة كالسكن والعمل معاً، أو للسكن والعبادة وهكذا.

2 **دار:** هي المبني التقليدي الذي يتكون من غرفة أو أكثر وقد تكون هذه الغرف على شكل صاف واحد أو متたشرة داخل سور أو حوش، وتعتبر دار أيضاً المباني القديمة وبعض المباني الحديثة المكونة من طابق واحد أو طابقين ولها درج داخلي أو خارجي يؤدي إلى السطح.

3. **فيلا:** هي مبني قائم بذاته مُشيد من الحجر النظيف عادة ويتكون من طابق واحد بجناحين أو من طابقين أو أكثر يصل بينهما درج داخلي، كما يخصص أحد الأجنحة في حالة الطابق الواحد أو الطابق الثاني للنوم والجناح الآخر أو الطابق الأرضي يخصص للاستقبال والمطبخ وللخدمات بمختلف أنواعها. كما يتتوفر في الفيلا غالباً حديقة تحيط بها وبغض النظر عن مساحة تلك الحديقة بالإضافة إلى سور يحيط بها من الخارج وكراج للسيارة، كما يغطي السطح العلوي للفيلا بمادة القرميد على الأغلب.

4. **براكيه** هي مبني قائم بذاته يتكون من غرفة واحدة أو أكثر تكون المادة الغالبة للجدران الخارجية والسطح من الزينكو، أو التنك (الصاج) أو مادة الإسمنت.

5. **بيت شعر/ خيمه:** هو مبني قائم بذاته يأخذ صفة عدم الثبات والاستقرار وتكون مادة البناء من الشعر أو الصوف أو القماش.

6. **منشأة/ مؤسسة:** هي المبني المستخدم للعمل فقط كأن يكون مصنعاً، أو مدرسة، أو مؤسسة حكومية، وإن كان في هذا المبني جزءاً خاصاً لاستخدام الحراس، وقد تكون المنشأة مسكنًا جماعياً معداً أصلًا لإيواء مجموعة من الأفراد تجمعهم ظروف

متشابهة وأوضاع خاصة مثل المستشفى، السجن أو سكن للطلاب..... ويعتبر الفندق أو الشقق الفندقية مؤسسات وهي أحد أنواع المساكن الجماعية التي تقام بغرض تأجير الغرف لإقامة مجموعة من الأفراد أو الأسر بشكل مؤقت.

7. تحت التشبيب: هو المبني قيد الإنشاء أو التشطيب حالياً، أي أنه غير مكتمل البناء وغير صالح للاستعمال في وقت التعداد.
8. أخرى: وتشمل الكوخ والكهف والمغاربة وما إلى ذلك.

المسكن: هو عبارة عن مبني بأكمله أو جزءاً من مبني له جدران وسقف، أعد أصلاً لسكن أسرة معيشية واحدة أو أكثر مهما كانت صفة إشغاله حتى وإن كان خالياً أو مغلقاً أو تحت التشبيب وقت العد. ويكون المسكن من غرفة أو أكثر مع منافعها، وله باب مستقل عن المساكن الأخرى يؤدي مباشرةً أو عن طريق ممر أو درج إلى الطريق العام دون المرور بمساكن أخرى، ولا تعتبر مسكننا: المباني المهجورة التي لا تصلح للسكن الآدمي. ولأغراض التعداد، فإن كل مكان وجد مأهولاً وقت العد يعتبر مسكنًا وإن لم يكن معداً للاستخدام ومثال ذلك الدكان التي تستخدم للنوم.

المسكن الجماعي: هو مسكن مخصص لإقامة الجماعية لمجموعة من الأفراد تربطهم ظروف متشابهة أو أوضاع خاصة أو أهداف مشتركة ومن الأمثلة على ذلك السجون، المستشفيات، دور العجزة، دور الأيتام، بيوت الطلبة، سكن الممرضات والأطباء، سكن العمال، الفنادق والشقق الفندقية.

الأسرة: هي عبارة عن فرد أو أكثر يشغلون وحدة سكنية مستقلة أو جزءاً منها، ولغايات التعداد يوجد نوعان من الأسر: هما الأسرة الخاصة، والأسرة الجماعية.

الأسرة الخاصة: تكون من فرد أو أكثر لها رئيس أو رب أسرة يشتراكون معاً في وحدة سكنية مستقلة أو جزءاً من وحدة سكنية ويساهمون معاً في الإنفاق من دخل رب الأسرة أو بعض أفرادها، ومن الشائع وجود صلة قرابة تربط معظم أفراد الأسرة الواحدة بعضهم البعض، وقد يكون من بين أفراد الأسرة من لا ينتهيون بصلة القرابة لباقي أفرادها، ومن الشائع (وليس من الضروري) أن يشتراك أفراد الأسرة في وجبات الطعام أو في بعضها. واعتبر من أفراد الأسرة كل من تغيب عن مسكن الأسرة بصفة مؤقتة خارج البلد لفترة لا تزيد على السنة يعود بعدها للإقامة معها. باستثناء الطلبة والمرضى والعسكريين والدبلوماسيين فيعتبرون ضمن أفراد الأسرة، بغض النظر عن فترة وجودهم خارج البلد.

الأسرة الجماعية: مجموعة من الأفراد يشتراكون في مسكن جماعي واحد ولا يساهمون معاً في ترتيبات المعيشة ومن أمثلة ذلك: نزلاء الفنادق والسجون والمستشفيات العامة والخاصة ومجموعة الممرضين أو الممرضات المقيمين معاً في جزء من مبني مخصص لهم والطلبة والأيتام والعجزة والعمال الموسميين أو غير الموسميين المقيمين معاً في مساكن جماعية. واستثنى من هذا التعريف العسكريون المقيمين في معسكرات الجيش أو غيرها من المؤسسات العسكرية، حيث تم عدمه بأسلوب خاص.

واعتبرت أسرة جماعية كذلك كل مجموعة من الأفراد بلغ عددهم 6 أشخاص فأكثر يقيمون في مسكن تقليدي (شقة، دار، برakiyah ...) ولا تربطهم أي علاقة قرابة وكل واحد منهم يعتمد في معيشته على نفسه وإن اشتراك مع الآخرين في بعض وجبات الطعام، ومن أمثلة هذه الأسر: العمال المقيمين في ورش العمل، أو الذين يسكنون معاً في شقة أو دار

الغرفة: هي مسكن أو جزء منه محاط بجدران وله سقف وتستخدم لأغراض النوم أو الجلوس أو الطعام أو الدراسة. ولا يعتبر غرفة كل من المطبخ أو الحمام أو المرحاض أو السيدة (السفينة) والمر والشرفات والبلaconات الداخلية أو الخارجية. ولم يعتبر من غرف المسكن: كل الغرف المخصصة لأغراض العمل مثل الغرفة المخصصة لعيادة الطبيب أو الخياطة للغير أو الصالة، إلا إذا استخدمت فعلاً أو أعدت لاستخدامها للنوم أو الطعام أو الجلوس أو الدراسة أو التسلية. ويقصد بغرف النوم تلك الغرف التي تستخدم فعلاً للنوم أو المعدة للنوم .

نوع المسكن ويكون أحد الأنواع التالية:

1. دار انظر تعريف نوع المبني
2. شقة هي جزء من مبني، تتألف من غرفة واحدة أو أكثر، مع وجود المرافق الخاصة بها، ولها مدخل واحد أو أكثر يؤدي إلى جميع مشتملاتها.
3. فيلا
4. براكية انظر تعريف نوع المبني
5. بيت شعر
6. مكان عمل ويقصد به أماكن العمل التي يستخدمها بعض العاملين كمكان للنوم، ومن الأمثلة على ذلك العاملون في محطات المحروقات، والعاملون في ورش البناء وما إلى ذلك.
7. تحت التشبيب انظر تعريف نوع المبني
8. أخرى وتشمل الكوخ والكهف والمغاربة وما إلى ذلك.

نوع إشغال المسكن ويكون أحد الأنواع التالية:

1. مأهول بأسرة خاصة
2. مأهول بأسرة جماعية
3. فندق
4. مسكن عام: ويقصد به المسكن الذي له ترتيبات معيشية خاصة، ومن الأمثلة على ذلك المستشفيات السجون، سكن الطالبات، سكن الممرضات.....
5. خال: هو المسكن الذي لم يكن يقطنه أحد وقت التعداد. إما لأنه معروض للإيجار (مفروش أو غير مفروش) أو لأن قاطنيه مهاجرون إلى دولة أخرى، ويحتفظون بالمسكن لقضاء العطل والإجازات، أو تم الانتهاء من إنشاءه للتو أو لأي سبب آخر.
6. مغلق: هو المسكن الذي يقطنه سكان وقت التعداد. ولكنهم غير موجودين وقت الزيارة (وقت العد) لأن يكونوا قد توجهوا لزيارة أسرة أخرى، أو لقضاء مهمة أو سياحة داخل أو خارج البلاد، أي أن التغيب هو لفترة قصيرة.
7. تحت التشبيب: هو المسكن الذي له سقف وجدران وهو قيد البناء أو تحت التشطيب وقت التعداد، أي أنه غير مستكمل البناء وغير جاهز للسكن وقت العد.
8. أخرى (غير ما ورد سابقا).

مساحة المسكن: يقصد بها المساحة المقام عليها بناء المسكن بالأمتار المربعة ولا تشمل الأرض أو التهوية التي تحيط ببناء المسكن.

سنة المعاشرة بوضع الأساس:

يقصد بها السنة التي تم فيها وضع الأساس الرئيس للمبني.

مواد البناء الفالبة للجدران الخارجية وتكون إحدى المواد التالية:

1. حجر نظيف: يشترط أن يكون ثلاث واجهات حجر نظيف على الأقل
2. حجر نظيف وإسمنت مسلح: يشترط أن يكون واجهة أو واجهتين من الحجر والباقي إسمنت
3. إسمنت مسلح
4. لبن إسمنتي

- .5. لين طين، طين وحجر
- .6. اسبست، زنك، خشب
- .7. شعر، صوف، قماش
- .8. أخرى

فنة السكان: وهي إحدى الفنتين التاليتين:

1. السكان الموجودون داخل الأردن سواء كانوا أردنيين أو غير أردنيين.
2. الأردنيون الموجودون خارج الأردن الذين مضى على غيابهم أقل من سنة.

فتررة الإسناد الزمني: هي الفترة الزمنية المرجعية للبيانات التي تم جمعها، وتختلف هذه الفترة من بيان لآخر تبعاً لنوعه وطبيعته، وتراوحت بين لحظة و يوم وأسبوع وشهر أو سنة فأكثر.

يوم الإسناد الزمني: وهو يوم الجمعة الموافق 1/10/2004، حيث استندت إليه جميع بيانات المباني والمساكن وحيازة الأسرة للأجهزة والخدمات (منتصف ليلة 30/9/2004 على 1/10/2004 وحتى منتصف ليلة 2/1 من تشرين أول 2004).

ليلة الإسناد الزمني: ليلة الجمعة /السبت الموافق 1/2 من شهر تشرين الأول 2004، واستندت إلى هذه الليلة بيانات مكان العد، حيث سجلت وجمعت بيانات عن كل فرد أمضى تلك الليلة في هذا المكان.

لحظة الإسناد الزمني: هي منتصف ليلة الإسناد الزمني أي منتصف ليلة 1/2 من شهر تشرين الأول 2004 واستند إلى لحظة الإسناد الزمني شمول الفرد بالعد أو عدم شموله. فلم يشمل الفرد في العد إلا إذا كان على قيد الحياة في تلك اللحظة أي أنه قد ولد قبلها حتى ولو توفى بعدها، كما لا تشمل الأفراد الذين يولدون بعدها.

أسبوع الإسناد الزمني: هو الأسبوع المنتهي بتاريخ 1/10/2004 (أي الفترة 25/9/2004- 1/10/2004). واستند إلى هذا الأسبوع البيانات الاقتصادية المتعلقة بحالة النشاط الاقتصادي وخاصة بيانات المستغلين.

رب الأسرة: هو أحد أفراد الأسرة المعندين الموجودين داخل الأردن، المعترف به على أنه رب للأسرة من قبل أفرادها. وعادة ما يكون هو المسؤول عن الترتيبات المعيشية للأسرة، وعن اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها وقد يكون رب الأسرة ذكر أو أنثى، مع مراعاة لا يقل عمره / عمرها عن 15 سنة، وليس بالضرورة أن يكون أكبر أفرادها سنًا أو أكثرهم دخلا. كما لا يشترط أن تربطه صلة قرابة ببعض أو جميع أفرادها.

العمر: هو الفترة الزمنية المقدرة أو المحسوبة بين تاريخ الميلاد ولحظة الإسناد الزمني للتعداد أي ليلة 2/10/2004 معبرا عنها بسنوات شمسية كاملة أي باهتمال الشهور والأيام مهما كان عددها. فمثلاً يعتبر عمر الشخص 12 سنة إذا كان عمره 12 سنة و 9 أشهر.

التأمين الصحي: يقصد به التأمين ضد الخسارة الناتجة عن المرض وذلك من خلال التعويض عن التكاليف الطبية، وقد يكون الفرد مغطى بالتأمين الصحي لدى أكثر من جهة من الجهات المختلفة في الأردن، وفي مثل هذه الحالة تم تسجيل جميع الجهات المؤمن لديها الفرد ويكون أحد التصنيفات التالية:

1. المدني، ويشمل التأمين الصحي لوزارة الصحة.
2. العسكري، ويشمل التأمين الصحي للخدمات الطبية الملكية.

3. جامعات رسمية، ويشمل التأمين الصحي لمستشفيات الجامعات الأردنية مثل الجامعة الأردنية، العلوم والتكنولوجيا، كما يشمل ذلك الطلبة والعاملين في جميع الجامعات الرسمية.....

4. خاص، وهو التأمين الذي يشتري من قبل الأفراد أو الشركات أو المؤسسات من شركات التأمين الخاصة والتي تجيز للفرد استعمال الخدمات الطبية وعادة ما تكون مرافق القطاع الخاص.

الجنسية: هي التبعية القانونية للفرد لدولة معينة، وتحدد عادة بجواز السفر الذي يحمله الفرد أو الذي له الحق في الحصول عليه، وإذا كان الشخص يحمل أكثر من جنسية فتسجل له الجنسية التي يفضلها. وللأردنيين فقط، تكون الجنسية "الأردن" في حالة حصول الفرد على الرقم الوطني، أو له الحق في الحصول عليه.

الرقم الوطني: هو رقم مميز للفرد على المستوى الوطني وخاص بالسكان الأردنيين فقط ومنتسب على وثائق الأحوال المدنية - مثل دفتر العائلة، شهادات الميلاد، الهوية الشخصية.

سبب الإقامة في الخارج (للأردنيين) وسبب القدوم إلى الأردن (غير الأردنيين): ويقصد به السبب الرئيسي لوجود الفرد الأردني خارج الأردن لحظة الإسناد الزمني لفترة تقل عن السنة، لغراض العمل والمرافقه، باستثناء الأردنيين في الخارج بسبب الدراسة أو العلاج أو السياحة حيث تم عدم بغض النظر عن فترة غيابهم . أما لغير الأردنيين، فيقصد به السبب الرئيسي الذي قدم الفرد غير الأردني من أجله إلى الأردن.

مكان العد: هو مكان التواجد (التجمع السكاني) الذي أمضى فيه الفرد فعلياً ليلة الإسناد الزمني أو مع الأسرة التي اعتبر فرداً فيها بحكم التعريف، فيما إذا كان غائباً عنها في تلك الليلة.

مكان إقامة الأم وقت ولادة الفرد: يقصد به التجمع السكاني أو اسم الدولة التي كانت تقيم فيه والدة الفرد إقامة معتادة وقت ولادته، بغض النظر عن المكان الذي ولد فيه سواء في المنزل أو في المستشفى أو عند أهلها أو عند أهل الزوج في نفس التجمع الموجودة فيه لحظة العد أو أي تجمع آخر . وقد يكون هذا المكان هو المكان المعتمد الذي تتوارد فيه الأسرة المعنية وقت عملية العد. وينطبق هذا القول سواء كانت الأم على قيد الحياة أو لا، وتقييم مع الأسرة أو لا تقيم معها.

مكان الإقامة المعتادة الحالية: هو المكان الذي قضى فيه الفرد مدة لا تقل عن ستة أشهر بصورة منتظمة (متواصلة أو شبه متواصلة) وقد يكون هذا المكان هو نفس المكان الذي يتواجد فيه الفرد أثناء عملية العد، أو قد يكون مكاناً آخر غير المكان الذي يتواجد فيه أثناء عملية العد. ويتم الرجوع إلى تواریخ سابقة بشكل متسلسل حتى وإن تعددت أماكن تواجده والفترة التي قضتهاها في كل مكان إلى أن يتم حصر المكان الذي أقام فيه لمدة لا تقل عن ستة أشهر بشكل متواصل أو شبه متواصل. واستثنى من هذا التعريف المواليد الجدد لدى الأسرة الذين مضى على ولادتهم أقل من 6 أشهر، حيث اعتبر مكان العد هو مكان إقامتهم المعتمد الحالي. أما فيما يتعلق بالأردنيين الموجودين خارج الأردن وقت التعداد، فتم تسجيل مكان إقامتهم المعتادة الحالية على النحو التالي:

1. إذا كانت مدة إقامة الفرد خارج الأردن لمدة تقل عن 6 أشهر فإن مكان إقامته الحالية المعتادة هو المكان الذي سبق وأن أمضى فيه مدة 6 أشهر على الأقل بشكل متواصل أو شبه متواصل، ومن المتوقع وبشكل كبير أن يكون ذلك المكان هو أحد التجمعات السكانية في الأردن.

2. إذا كانت مدة إقامة الفرد خارج الأردن 6 شهور فأكثر فإن مكان إقامة الفرد هو المكان الذي أمضى فيه وبشكل متواصل أو شبه متواصل مدة 6 شهور على الأقل، ومن المحتمل وبشكل كبير أن يكون ذلك المكان هو الدولة التي يقيم فيها حالياً.

مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتادة الحالي للأردنيين، وفي المملكة لغير الأردنيين: يقصد بها الفترة الزمنية التي قضها الفرد الأردني في مكان إقامته الحالية على أن لا تقل هذه المدة عن ستة أشهر (باستثناء المواليد الجدد للأسرة). ويعبر عن هذه المدة عادة بالسنوات الكاملة. أما إذا كانت المدة ما بين 6 شهور وأقل من سنة ف تكون المدة في هذه الحالة أقل من سنة. أما فيما يتعلق بغير الأردنيين: فيقصد بذلك الفترة الزمنية التي قضها الفرد غير الأردني في الأردن منذ لحظة وصوله إلى الأردن في آخر مرة.

مكان الإقامة المعتادة السابق: يقصد به آخر مكان أقام فيه الفرد مدة ستة أشهر أو أكثر قبل انتقاله إلى مكان الإقامة المعتادة الحالية. ولا يعتبر المكان "مكان إقامة سابق" إذا لم يقض فيه الفرد هذه المدة.

الالتحاق (الانتظام) في مؤسسة تعليمية: يعتبر ملتحقاً في الدراسة كل شخص يبلغ من العمر 5 سنوات فأكثر ومسجل في مؤسسة تعليمية خاصة أو حكومية أو سبق له أن سجل في مؤسسة تعليمية سواء في الأردن أو خارجه وكان يذهب إلى هذه المؤسسة التعليمية بانتظام بقصد الحصول على مؤهل تعليمي أو شهادة علمية، ولا تقل مدة الالتحاق في هذه المؤسسة عن سنة دراسية واحدة. ومن الأمثلة على ذلك الملتحقون في الدراسة في المرحلة الأساسية، أو الصفين الأول والثاني الثانوي، أو الملتحقون في كليات المجتمع والجامعات والمعاهد التي لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة دراسية واحدة. ولا يعتبر ملتحقاً في الدراسة أولئك الأفراد الملتحقون أو الذين سبق لهم الالتحاق بدورات تدريبية من أجل تحسين مهاراتهم أو أدائهم أو ما إلى ذلك.

التحصيل العلمي: يقصد به الحالة التي كان عليها الفرد (ذكرًا كان أو أنثى) في الدراسة الذي يبلغ من العمر 15 سنة فأكثر في لحظة الإسناد الزمني وقد يكون أحد الحالات التالية:

1. أن لا يحمل الفرد مؤهلاً علمياً، حيث يندرج تحت هذه المجموعة فتنتين هما:

أمي: هو الشخص الذي لا يستطيع القراءة والكتابة معاً بأي لغة كانت وبالتالي لا يستطيع كتابة وصف بسيط عن حياته، ويعتبر أمياً كذلك الفرد الذي يستطيع القراءة دون الكتابة، ومثال ذلك الفرد الذي يستطيع قراءة القرآن الكريم فقط ولكنه لا يستطيع الكتابة.

ملم: هو الشخص الذي يستطيع القراءة والكتابة معاً بأي لغة كانت ولا يحمل مؤهلاً علمياً.

2. أن يحمل هذا الفرد مؤهلاً علمياً، ويقصد به أعلى مرحلة دراسية أتمها بنجاح حتى تاريخ الإسناد الزمني. ولا تعتبر السنوات الدراسية (الصفوف) التي لم تكتمل مرحلة دراسية مؤهلاً. ويمكن أن يكون المؤهل أحد التصنيفات التالية :

ابتدائي	دبلوم متعدد
اعدادي	بكالوريوس
أساسي	دبلوم عالي
تلمندة مهنية	ماجستير
ثانوي	دكتوراه

التخصص العلمي: يقصد به الحقل الدراسي الذي تخصص فيه الفرد وحصل فيه على أعلى مؤهل علمي.

الحالة الزوجية: هي الحالة المدنية التي كان عليها الفرد الذي يبلغ من العمر 15 سنة فأكثر في لحظة الإسناد الزمني وهي ليلة 2/10/2004 وتكون إحدى الحالات التالية:

. عازب (لم يسبق له الزواج): هو الفرد الذي يبلغ عمره 15 سنة فأكثر، ولم يتزوج زوجاً فعلياً وفقاً للعرف السائد (أي لم يتم الدخول بعد) لحظة الإسناد الزمني.

- . متزوج: هو الفرد الذي يبلغ عمره 15 سنة فأكثر، المتزوج زواجاً فعلياً وفق العرف السائد وسواء كانت الزوجة أو الزوج مقيماً مع الطرف الآخر لحظة الإسناد الزمني أو متغيباً بسبب عمل أو زيارة أو ما شابه ذلك. ولا يعتبر كل من هو مرتبط بعقد قران دون الدخول متزوجاً.
- . مطلق: هو الفرد الذي يبلغ عمره 15 سنة فأكثر، وسبق له الزواج فعلاً وانفصماً آخر زواج له بالطلاق ولم يتزوج مرة أخرى لحظة الإسناد الزمني.
- . أرمل: هو الفرد الذي يبلغ عمره 15 سنة فأكثر، وسبق له الزواج فعلاً وانفصماً آخر زواج له بوفاة الطرف الآخر ولم يتزوج مرة أخرى لحظة الإسناد الزمني.
- . منفصل: هو الفرد الذي يبلغ عمره 15 سنة فأكثر، وسبق له الزواج فعلياً وكان متبعداً عن القرين لحظة الإسناد الزمني بسبب خلاف دون وقوع الطلاق أو الوفاة ولا يوجد بينهما أية ترتيبات معيشية مشتركة أو مسؤوليات في الوقت الحالي.

حالة النشاط الاقتصادي: تعني علاقة الفرد 15 سنة فأكثر بالنشاط الاقتصادي خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 1/10/2004 (أي الفترة 25/9/2004 – 1/10/2004)، حيث يمكن أن تكون هذه الحالة إحدى التصنيفات التالية:

- . المشتغل: هو الفرد الذي عمره 15 سنة فأكثر، الذي زاول أو يزاول عملاً في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، على أن لا يقل عدد ساعات العمل خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 1/10/2004 عن ساعة واحدة. وتشمل هذه الفئة ما يلي:

أ. المشتغل بأجر: هو الفرد الذي عمره 15 سنة فأكثر الذي زاول عملاً في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص براتب شهري أو أجر أسبوعي أو يومي أو غير ذلك، على أن لا يقل عدد ساعات العمل خلال السبعة أيام التي سبقت لحظة العد عن ساعة واحدة. وتشمل هذه الفئة العاملين المرتبطين بعدم عمل أو بعمل حتى وإن كانوا لم يزاولوا هذا العمل خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 1/10/2004 بسبب مرض مؤقت أو إجازات أو ظروف الطقس وما شابه ذلك.

ب. المشتغل في مصلحة خاصة يملكها: هو الفرد الذي يبلغ عمره 15 سنة فأكثر، الذي زاول عملاً خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 1/10/2004 في مصلحة خاصة يملكها بالكامل (كالبقال مثلاً)، وقد يكون من أصحاب المهن الذين لا يملكون مصلحة خاصة (محل) كالدهان والطريش، والبناء ... الخ.

ج. المشتغل في مصلحة يملك جزءاً منها: هو الفرد الذي يبلغ عمره 15 سنة فأكثر، الذي زاول عملاً خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 1/10/2004 في مصلحة خاصة يملك جزءاً منها (أي له شركاء آخرين) كالمقال الذي يملك جزءاً من بقالته، والنجار الذي يملك جزءاً من منجرته.

د. المشتغل في مصلحة تخص الأسرة دون أجر: هو الفرد الذي يبلغ عمره 15 سنة فأكثر، الذي زاول عملاً خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 1/10/2004 في مصلحة خاصة تملكها الأسرة أو أحد أفرادها دون أن يتقاضى أي أجر نقدي أو عيني.

هـ. المشتغل في أي عمل آخر: هو الفرد الذي يبلغ عمره 15 سنة فأكثر، الذي زاول أي عمل آخر غير ما ذكر سابقاً خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 1/10/2004.

. المتعطل: هو الفرد الذي عمره 15 سنة فأكثر، القادر على العمل، والذي لم يزاول أي عمل، والمتأخر للعمل، والباحث عنه، وتتجدر الإشارة إلى أنه يجب توافر الشروط التالية في المتعطل:

أ. لم يزاول أي عمل (دون عمل): أن لا يكون الشخص قد عمل لمدة ساعة فأكثر خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 2004/10/1، ولم يكن متغيباً بصورة مؤقتة عن العمل.

بـ. المتاح للعمل: أن يكون الشخص في وضع يسمح له باستلام عمل فوراً خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 1/10/2004، أو خلال الخمسة عشر يوماً اللاحقة لهذا اليوم.

جـ. البحث عن عمل: أن يكون الشخص قد اتخذ خطوات محددة للبحث عن عمل لبعض الوقت أو كله بصفة دائمة في فترة معينة خلال الأربعة أسابيع التي سبقت لحظة العد. وقد تشمل الخطوات المحددة، التسجيل والتقدم مباشرة إلى أصحاب العمل، والبحث في أماكن العمل وأماكن التجمعات الخاصة، ونشر إعلانات في الصحف والرد عليها، والتحري عن فرص العمل لدى الأصدقاء أو الأقارب أو أي إجراء مماثل...الخ.

دـ. يعتبر من ضمن المتعطلين أيضاً الأشخاص المتاخرون حالياً للعمل ولم يبحثوا عن العمل خلال الأربعة أسابيع المنتهية بـ 10/10/2004، بسبب انتظارهم للعودة لعملهم السابق، أو أنهم وجدوا عملاً وينتظرون المباشرة به لاحقاً.

ـ طالب: كل فرد عمره 15 سنة فأكثر غير مشغول، وغير متعطل ولكنه منتظم في الدراسة أو غير منتظم (منتسباً) في الدراسة ومتفرغاً للدراسة بقصد التعلم للحصول على مؤهل تعليمي.

ـ مدبر المنزل: هو كل فرد عمره 15 سنة فأكثر غير المشغول، ولا يبحث عن عمل، وغير متفرغ للدراسة، ويقوم بالأعمال المنزلية للأسرة، أو يشرف على خدم يقومون بتلك الأعمال. ولا تكتب هذه العبارة إطلاقاً للخادمة أو المربية أو مدبرة المنزل اللوائي يقمن بالأعمال المنزلية، أو تربية الأطفال نظير أجر نقدي، حيث يعتبرن مستخدمات.

ـ له دخل أو إيراد: هو كل فرد عمره 15 سنة فأكثر قادر على العمل وغير مشغول ولا يبحث عن العمل، وغير منتظم بالدراسة، وغير متفرغ لأعمال المنزل، بل له دخل من عائدات الأسهم أو السندات مثلاً أو يملك عقارات أو يتلقى راتباً تقاعدياً، أو إعانت من مؤسسات عامة أو خاصة أو من أفراد.

ـ عاجز/ كبير السن/ مرض: هو الفرد الذي عمره 15 سنة فأكثر، غير المشغول ولا يبحث عن عمل، وليس منتظمما في الدراسة، وغير متفرغ لأعمال المنزل، وليس له دخل أو إيراد، وغير قادر على العمل بسبب كبير السن أو إعاقة جسمية أو عقلية أو أي إعاقة أخرى.

ـ أخرى: وتعني غير ما ورد أعلاه من تصنيفات.

ـ ساعات العمل الفعلية خلال السبعة أيام التي تسبق لحظة العد: يقصد بها عدد الساعات الفعلية التي عملها الفرد خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 1/10/2004، وهي السبعة أيام التي سبقت لحظة العد ويتضمن هذا العدد ما يلي:

ـ أـ. ساعات العمل الفعلية خلال الفترات المعتادة للعمل

ـ بـ. ساعات العمل الإضافي

ـ جـ. الوقت الذي قضاه الفرد في مكان العمل في تحضير مكان العمل أو إصلاح أو صيانة وتنظيف أدوات ومعدات العمل، أو في إعداد وصول المقوضات والجداول الزمنية والتقارير وما إلى ذلك.

ـ دـ. الوقت الذي قضاه الفرد في مكان العمل بانتظار توفير المواد اللازمة للعمل أو لإصلاح الأعطال الميكانيكية أو الكهربائية أو ما شابه ذلك.

ـ هـ. الاستراحة القصيرة التي قضتها الشخص في مكان العمل لتناول الشاي أو القهوة أو المرطبات.

ـ ويستبعد من ساعات العمل الفعلية ما يلي:

ـ أـ. الساعات المدفوع عنها أجر ولم يوجد عنها عمل، مثل الإجازات السنوية بأجر، العطل الرسمية بأجر، الإجازات المرضية بأجر.

بـ- فترات تناول وجبات الغداء، وعادة ما تكون ساعة أو ساعتين أو ثلاثة ساعات.

جـ- الوقت المستغرق في التنقل من المنزل إلى العمل وبالعكس.

اسم المؤسسة التي يعمل فيها الفرد: يقصد بذلك اسم الوزارة، الدائرة، الهيئة، الشركة، المحل التجاري الخ التي يعمل فيها الفرد خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 10/10/2004.

النشاط الاقتصادي الرئيسي الحالي: يقصد به ما تنتجه المؤسسة التي يعمل فيها الفرد من السلع الاقتصادية أو ما تقدمه من خدمات. أما العاملون غير المرتبين بمؤسسات فيتم تحديد وتسجيل نشاطهم الاقتصادي استناداً إلى المهنة التي يمارسونها. كأن يكون النشاط تجارة جملة، أو تجارة تجزئة، نقل بضائع، نقل أفراد، نقل بري، نقل جوي، نقل بحري، إدارة عامة، تعليم ثانوي، صحة، تربية حيوانات، زراعة حبوب، أو زراعة أشجار، أو زراعة متقطعة....الخ.

المهنة الحالية: يقصد بها نوع العمل الذي مارسه الفرد المشغل خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 10/10/2004. كأن تكون المهنة طبيب نسائية، طبيب عام، طبيب أسنان، عامل تنظيفات، مدرس مرحلة أساسية، مدرس مرحلة ثانوية وهكذا.

الحالة العملية الحالية: يقصد بها وضع الفرد المشغل أثناء ممارسته لعمله خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 10/10/2004، وقد تكون إحدى التصنيفات التالية:

- مستخدم بأجر: هو الفرد الذي يعمل لدى فرد آخر أو مؤسسة نظير أجر نقدي أو عيني سواء كان هذا الأجر بالساعة أو اليوم أو الأسبوع أو الشهر، وسواء حسب عن طريق الإنتاج أو العمولة أو أي أسلوب آخر.

- صاحب عمل: هو الفرد الذي يعمل في مؤسسة يملكها أو يملك جزءاً منها أو في مهنة أو تجارة ويعمل تحت إشرافه مستخدمون آخرون بأجر نقدي أو عيني.

- يعلم لحسابه: هو الفرد الذي يعمل في مؤسسة يملكها أو يملك جزءاً منها، أو في مهنة أو تجارة ولا يعمل تحت إشرافه مستخدمون آخرون بأجر نقدي أو عيني.

- يعمل لدى الأسرة دون أجر: هو الفرد الذي يعمل لدى الأسرة أو أحد أفرادها دون أن يتلقى أجرًا نقدياً أو عينياً حتى وإن تقاضى مكافأة رمزية.

- يعمل دون أجر: هو الفرد الذي يعمل لدى فرد أو أفراد آخرين من غير أفراد الأسرة أو لدى مؤسسة دون أن يتلقى أجرًا نقدياً أو عينياً، حتى وإن تقاضى مكافأة رمزية كالصبية والمدربين.

ذوي الاحتياجات الخاصة (الإعاقة): يقصد بالعموق كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي في أي من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل بحيث لا يستطيع ممارسة حياته العادي في ظروف أمثاله من غير المعوقين. وقد يعني إحدى الإعاقات التالية:

1. إعاقة سمعية و/أو نطقية: وتعني كل أصم وأبكم، أو أن يكون معوقاً بأحد هما (كل من لا يستطيع سماع الحديث العادي بدرجة مقبولة ولا يستطيع النطق في آن واحد أو من لا يستطيع السمع فقط أو من لا يستطيع النطق فقط). أي هو الشخص الذي فقد حاسة السمع بدرجة كبيرة لا تمكنه من الاعتماد على نفسه لتكوين وتطوير لغته.

2. إعاقة جسدية و/أو (حركية): المعوق هنا كل من يجد صعوبة كبيرة في التحرك من موضعه بمفرده، ويحتاج إلى وسيلة معينة لعمل ذلك. ويضاف إلى هذه المجموعة من الإعاقات، المبتورة أيديهم أو أرجلهم أي الشخص الذي يعاني من قصور أو عجز جسمى أو حركى يؤثر على فرصة تعلمه أو عمله أو انتقاله.

3. شلل دماغي: يقصد بذلك إصابة الفرد بإصابة عصبية حركية عليا تصيب الجهاز العصبي المركزي ينتج عنها تشنج وعدم تناسق حرقة أعضاء الجسم بالإضافة إلى إعاقة حركية أخرى.

4. إعاقة عقلية: تعني كل من لديه قصور في القوى العقلية لدرجة لا يمكن معها ممارسة حياته اليومية والعملية بصورة عادلة. أي الانخفاض الملحوظ في الأداء العقلي العام للشخص يصاحبه عجز في السلوك التكيفي يظهر في مرحلة النمو مما يؤثر سلبا على الأداء التربوي (ويشمل المنغولي).

5. إعاقة بصرية: تعني كل كثيف أو من لديه ضعف إبصار إلى حد اعتباره كفيفاً لعدم قدرته على التمييز البصري بين الأشياء، ويندرج تحت هذه الفئة الأشخاص الذين لا يرون إلا بعين واحدة.

6. إعاقة متعددة: تعني كل من لديه أكثر من إعاقة مما ذكر سابقاً.

7. أخرى: كالمرض المزمن الذي يعيقه عن ممارسة حياته بصورة اعتيادية، بغض النظر عن نوع المرض، ويشمل ذلك الأمراض النفسية (ويقصد بذلك كل فرد يحمل بطاقة من مستشفى الأمراض النفسية أو طبيب نفسي)، والروماتزم الذي يؤثر على حرقة الشخص بشكل كبير.

3. التقسيمات الإدارية .3

تضم المملكة عدداً من التقسيمات الإدارية (المحافظات وعددتها 12 محافظة، والألوية وعددتها 51 لواء، والأقضية وعددتها 89 قضاء)، إلا أن نظام التقسيمات الإدارية المعتمول به في الأردن لا يتبع النظام الهرمي النمطي (محافظة، لواء، قضاء، تجمع سكاني). إذ يوجد عدد من الأقضية ترتبط مباشرة بمركز المحافظة دون أن تتبع لواء. ولابقاء هذا النظام على ما هو عليه، وللاستفادة منه فقد طورت الدائرة لأغراض التعدادات والمسوح فيها أسلوباً للتقسيمات سمى التقسيمات الإحصائية التي تتضمن التقسيمات الإدارية المعتمول بها. وفيما يلي عرضاً لهذه التقسيمات كما هي في عام 2004.

1.3 المحافظات

تقسم المملكة الأردنية الهاشمية إدارياً إلى 12 محافظة.

2.3 الألوية

تقسم المحافظات إلى وحدات إدارية رئيسة هي الألوية، ولغایات إحصائية فإن المحافظة تتشكل من لواء واحد أو أكثر. وفي حالة وجود لواء واحد في المحافظة، فإن اللواء هو المحافظة ولكن هذا التقسيم الإداري غير مستعمل عملياً، حيث أن الهدف من الإبقاء عليه هو التوحيد في تسلسل التقسيم الهرمي بين مختلف المحافظات ابتداء من المحافظة وانتهاء بالتجمع السكاني حيث تقتضي طبيعة العمل الإحصائي أن يكون لكل تجمع سكاني رقم خاص منفرد، ولا يتشارب هذا الرقم مع رقم أي تجمع آخر من أجل تمييزه عن غيره، ويبلغ عدد الألوية الإحصائية في المملكة 51 لواء. ويبين الجدول 1 توزيع الألوية والأقضية حسب المحافظات.

3.3 الأقضية

يتكون اللواء من وحدات إدارية إحصائية هي الأقضية. وقد يشمل اللواء مجموعة من الأقضية أو قضاء واحداً، وفي حالة وجود قضاء واحد في اللواء يكون القضاء هو اللواء. والهدف من الإبقاء على هذه التسمية توحيد التقسيمات الإدارية كما أسلفنا سابقاً، وقد بلغ مجموع الأقضية في المملكة 89 قضاء. ويبين الجدول 1 عدد الأقضية حسب المحافظة.

**الجدول 1 التقسيمات الإدارية الإحصائية في المملكة الأردنية الهاشمية
كما هي في بداية عام 2004**

المحافظة	اللواء	القضاء
العاصمة	قصبة عمان	عمان
	ماركا	ماركا
	القويسنة	القويسنة
	الجامعة	الجامعة
	وادي السير	وادي السير
	سحاب	سحاب
	الجيزة	الجيزة
	الموقر	ام الرصاص
	الموقر	الموقر
	ناعور	رجم الشامي
البلقاء	ناعور	ناعور
	ناعور	ام البستان
	ناعور	حسبان
	قصبة السلط	السلط
	قصبة السلط	العارضه
الزرقاء	الشونة الجنوبية	علان وزي
	دير علا	عيرا ويرقا
	عين البasha	الشونة الجنوبية
	ماحص والفحص	دير علا
	ماحص والفحص	عين البasha
	قصبة الزرقاء	الزرقاء
مادبا	الرصيفة	الرصيفة
	الهاشمية	الهاشمية
	قصبة مادبا	مادبا
	ذيبان	ذيبان
	ذيبان	العریض
اربد	ذيبان	مليح
	قصبة اربد	اربد
	الرمثا	الرمثا
	الكوره	الكوره
	بني كنانه	بني كنانه
	الأغوار الشمالية	الأغوار الشمالية
	بني عبيد	بني عبيد

المزار الشمالي	المزار الشمالي	
الطيبة	الطيبة	
الوسطية	الوسطية	

المفرق	قصبة المفرق	المفرق
بلعما		
ارحاب		
المنشية		
الصالحية	البادية الشمالية	
صباحا		
ام الجمال		
دير الكهف		
ام القطرين		
البادية الشمالية الغربية	البادية الشمالية الغربية	
السرحان		
حوشا		
الخالدية		
الرويشد	الرويشد	
جرش	قصبة جرش	جرش
المصطيبه		
برما		
عجلون	قصبة عجلون	عجلون
صخرة		
عرجان		
كفرنجة	كفرنجة	
الكرك	قصبة الكرك	الكرك
المزار الجنوبي	المزار الجنوبي	
مؤاب		
القصر	القصر	
الموجب		
الصافي	الاغوار الجنوبية	
غور المزرعة		
عي	عي	
فروع	فروع	
القطر انه	القطر انه	
الطفيلة	قصبة الطفيلة	الطفيلة
بصيرا	بصيرا	
الحسا	الحسا	
معان	قصبة معان	معان

ايل		
الجفر		
المريغة		
اندر		
البتراء	البتراء	
الشوبك	الشوبك	
الحسينية	الحسينية	
العقبة	قصبة العقبة	العقبة
وادي عربة		
القويرة	القويرة	
الديسه		

4. التقسيمات الإحصائية وأسلوب الحزم والترقيم

يتضمن هذا الجزء وصفاً مختصراً للعمليات الرئيسية للخطوات التحضيرية الميدانية المتعلقة بالخرائط، والحزم، والترقيم. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتيبات التعليمات والوثائق المختلفة التي أعدت لهذه الغاية. بداية تمت عملية حصر للخرائط والمخططات التنظيمية والصور الجوية المتوفرة لدى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة. وتم الاستفادة منها بما يتلائم وأغراض الترقيم والحزم، والتقسيم إلى مناطق واحياء وبلوكات بما يضمن عدم الحذف او التكرار في العمل. ومن الجدير بالذكر انه يتواجد بيانات تعريفية لكل تجمع سكاني، وهو ما يسمى بدليل الواقع الجغرافية.

1.4 التقسيمات الإحصائية

اعتمدت إدارة التعداد في تقسيماتها الإحصائية نظام التسمية والترقيم المتبع في المدن والبلديات المختلفة، وحسب هذا النظام فقد تم تقسيم المدن الكبرى/ البلديات إلى عدد من المناطق وكل منطقة قسمت إلى مجموعة أحياء. تضم معظم المدن منطقة واحدة أو أكثر، وتضم المنطقة حيًّا أو أكثر، في حين تعتبر القرية منطقة واحدة وحيًّا واحداً فقط. وينقسم الحي إلى أقسام إحصائية أصغر هي البلوكات، وقد يضم الحي الواحد بلوكاً واحداً أو أكثر.

2.4 الحزم

تم خلال عملية الحزم تعريف الحدود الإدارية للتجمعات السكانية (المدن والقرى) وتعيين الحدود للتقسيمات الداخلية في هذه التجمعات حدود المناطق والأحياء والبلوكات في المدن وحدود البلوكات في القرى. وتشتمل عملية الحزم على ما يلي:

استخدمت إشارة مستطيلة الشكل كتب عليها من الأعلى كلمة بلوك، يقسمها خط مستقيم إلى جزئين، خصص الجزء العلوي لكتابه رمز المنطقة والحي الذي يتكون من أربع خانات حيث تمثل الخانتان من اليسار رمز المنطقة. ووضعت هذه الإشارة عند بداية حدود البلوك وعند نهاية كل حد من حدوده، وعلى الجدران الخارجية للمباني التي تحيط بالبلوك وتكون جزءاً منه.

بالإضافة إلى عمليات الحزم والترقيم، فقد تم تعريف نموذج يتضمن البيانات التعريفية للبلوك، بالإضافة إلى توصيف البلوك وإلى موقعه وحدوده والشارع المحيط به، بما يضمن وصول الباحثين إليه وقت عد السكان، أو عد المباني والمساكن.

3.4 الحصر

هدفت مرحلة حصر وترقيم المباني والمساكن والأسر إلى تحديد موقع كل منها. لتسهيل الوصول إليها أثناء عملية العد للحيلولة دون وقوع حذف أو تكرار، بالإضافة إلى التعرف على عدد كل من هذه المفردات في كل وحدة عد (بلوك) على مستوى التجمع السكاني/ الحي والوحدات الإدارية بمختلف مستوياتها خلال عملية حصر المبني، وكذلك التعرف على استخدامات المبني في المناطق التي يغطيها الحصر. فقد يكون المبني معداً للسكن بصورة خاصة أو قد يكون منشأة صناعية أو اقتصادية ... الخ. وعليه فإن عملية الحصر ضرورية لمعرفة صفة الإشغال والتي تعتبر مهمة جداً في العمليات الإحصائية اللاحقة.

تم تثبيت رقم المبني بواسطة رش الرقم بالدهان باستخدام لوحة الأرقام المعدنية على ارتفاع مناسب من الأرض على المدخل الرئيسي للمبني، كما تم تثبيت نفس الرقم على المداخل الفرعية الأخرى مع إضافة حرف (ت) الذي يعني "تابع". وبعد الانتهاء من تثبيت رقم المبني، والتعرف على طبيعة استخدام المبني، ويقصد بها الغرض الذي يؤديه المبني. فقد يكون مخصصاً للسكن فقط، أو للعمل فقط، أو للسكن والعمل معاً، أو للعبادة أو للتسليمة وقد يكون مسكوناً واحداً أو عدة مساكن. تم تثبيت رقم المسكن باستخدام قلم الشمع على ارتفاع مناسب من الأرض. وإذا كان في المبني عدة مساكن، تم ترقيمها بصورة متسللة داخل المبني الواحد فقط وليس ضمن البلوك. وتم استخدام قوائم الحصر الخاصة بحصر المباني والمساكن والأسر والمؤسسات في البلوك. بعد الانتهاء من ترقيم المبني رقم 1 في البلوك، تم الانتقال إلى المبني الثاني باتباع نفس أسلوب عملية الحصر إلى أن تم الانتهاء من جميع المباني في منطقة العمل المخصصة.

5 . الكوادر البشرية

تطلب التعداد القيام بالعديد من الإجراءات والعمليات التي تكفل سير العمل وانسيابه مع ضمان التحكم الميداني. سواء أثناء عمليات التحضير لما قبل فترة العد أو خلالها، وتطلب إنجاز هذه العملية توافر الإمكانيات للجهاز الميداني بشكل كاف وجاهزية عالية في الوقت المحدد. ومن أولويات التنظيم الميداني أن عمل الجهاز الميداني طبقاً لمواصفات وتعليمات موحدة في جميع المناطق. وتطلب هذا الأمر إشرافاً دقيقاً، مما يعني إعطاء اهتمام كبير لتنظيم عملية الإشراف وتوفير خطوط اتصال فعالة في جهاز التعداد. وتعين على الجهاز الفني للتعداد بصفة خاصة، التتحقق من توحيد المواصفات والإجراءات التي تتبعها الفرق الميدانية كافة كما حافظ الجهاز على الاتصال المستمر مع مختلف الفرق والمناطق. وتم زيارة كافة الفرق بانتظام خلال العمل الميداني مع إجراء تدقيق للاستمارات المكتملة التي تم تدقيقها من قبل المفتشين والمراقبين.

تم وضع الترتيبات اللازمة لتوفير العدد المطلوب من العاملين بمختلف مستوياتهم، لتزويدهم بالفرق الميدانية اللازمة مع كافة احتياجاتها ولوازمها، وأن تكون الإمدادات كافية بحيث تتمكن الجميع من إنجاز جميع الأعمال الميدانية دون أيام عراقيل تتعلق بالمستلزمات، مع التأكيد على أهمية الاتصالات مع المركز الرئيسي للتعداد، وإطلاع الجهاز أولاً بأول على تقدم سير العمل الميداني.

ومن أجل تنفيذ عملية العد طبقاً لخطة المعدة، وخلال الفترة الزمنية المحددة، فقد تم تشكيل الهيكل الوظيفي المتعلق بالتعداد، وحددت واجبات ومسؤوليات العاملين (لمزيد من التفاصيل انظر البند 1.2.8).

6. من يشملهم العد في تعداد 2004

اعتمد الأسلوب الواقعي كأساس لعد السكان (حيث تم حصر السكان في المملكة حسب تواجدهم لحظة الإسناد الزمني). بالإضافة إلى الأردنيين في الخارج الذين مضى على إقامتهم خارج الأردن أقل من سنة واحدة. وبناء عليه تم تحديد الفئات التي شملها العد، وكانت كما يلي

1.6 السكان داخل الأردن:

تشمل هذه الفئة المجموعات التالية:

- أ. السكان الذين يقيمون في مساكن تقليدية ويشكلون ما يعرف "بالأسر الخاصة" ويعتبر من أفراد الأسرة الخاصة كل من:
1. جميع أفراد الأسرة المعتادين المتواجدين في مسكن الأسرة ليلة الإسناد الزمني (ليلة 1 / 2 من شهر تشرين الأول 2004).

2. الزوار الذين قضوا ليلة الإسناد الزمني في مسكن الأسرة، ولا يوجد لهم مسكن داخل الأردن يمكن عدهم من خالله.
3. الخدم وال傭人 والطباخون ومن في حكمهم العاملون لدى الأسرة والمقيمون معها والمتواجدون في مسكنها ليلة الإسناد الزمني، ولا يوجد لهم مسكن آخر داخل الأردن يمكن عدهم من خالله.
4. أفراد الأسرة المعتادون الغائبون عن مسكن الأسرة ليلة الإسناد الزمني شريطة تواجدهم في أحد الأماكن التي لا يصل

إليها الباحثون مثل:

- . العاملون في ورديات عمل ليلية في المصانع أو المستشفيات أو المطارات أو في غيرها من أماكن العمل الأخرى.
- . الأفراد الذين قضوا ليلة الإسناد الزمني مسافرين على الطرق العامة داخل الأردن.
- . الأفراد الذين يقضون ليلة الإسناد الزمني في المساجد.
- . صيادو الأسماك الذين قضوا ليلة الإسناد الزمني على ظهر السفن والمراکب والتوازير في المياه الإقليمية للأردن أو في عرض البحر.
- . المرضى الذين قضوا ليلة الإسناد الزمني في المستشفيات ومرافقهم وكذلك أفراد الأسرة الموقوفين في مراكز الشرطة.
- . أفراد القوات المسلحة، الأمن العام، الدفاع المدني، والشرطة ومن إليهم الذين أحضوا ليلة الإسناد الزمني داخل المعسكرات أو في وظائف.
- . أفراد الأسرة الأردنيين الموجودين خارج الأردن بصفة مؤقتة بقصد قضاء بعض الأعمال أو السياحة أو العلاج أو الدراسة أو ما شابه.

- ب. السكان الذين يقيمون في مساكن جماعية (مسكن عام)، والسكان الذين يقيمون في مساكن تقليدية ويشكلون ما يعرف "بالأسر الجماعية" وتشمل:

1. كل مجموعة مكونة من ستة أفراد فأكثر يقيمون في مسكن تقليدي واحد ولا يرتبطون مع بعضهم البعض بعلاقة قرابة (وישكلون الأسر الجماعية في المساكن التقليدية).
2. كل من قضى ليلة الإسناد، كنلاء الفنادق والاستراحات السياحية، وإن لا يكون لهم مسكن داخل الأردن يمكن عدهم من خالله.
3. كل من قضى ليلة الإسناد كنزيلاً في السجون ومراکز الإصلاح ودور الأحداث (لا تشمل الموقوفين في المراکز الأمنية).
4. كل من قضى ليلة الإسناد كنزيلاً في منازل الطلبة الجماعية ومساكن العمال الجماعية ولا يوجد لهم مسكن داخل الأردن يمكن عدهم من خالله.
5. كل من قضى ليلة الإسناد كنزيلاً في منازل المعلمين والمعلمات الجماعية ولا يوجد لهم مسكن داخل الأردن يمكن عدهم من خالله.

6. كل من قضى ليلة الإسناد كنزيل في منازل الممرضين والممرضات الجماعية ولا يوجد لهم مسكن داخل الأردن يمكن عدهم من خاله.

7. كل من قضى ليلة الإسناد كنزيل في منازل المسنين ودور العجزة الجماعية.

8. كل من قضى ليلة الإسناد كنزيل في منازل الأيتام والملاجئ الجماعية.

9. كل من قضى ليلة الإسناد كنزيل في المصاحت النفسيّة والعصبية والعقلية الجماعية.

10. كل من قضى ليلة الإسناد كمقيم في المستشفيات العامة والخاصة داخل الأردن باستثناء المرضى في قسم الطوارئ ولا يوجد لهم مسكن داخل الأردن يمكن عدهم من خاله.

11. كل من قضى ليلة الإسناد كمقيم في الأديرة والكنائس ودور العبادة (بشرط انطباق ما ورد في البند 1).

ج. مجموعة المتواجدين على أراضي المملكة الأردنية الهاشمية ليلة العد 10/2/2004 بغض الترانزيت على الطرق أو في المطارات شريطة ان لا يكون لهم مساكن داخل الأردن يمكن عدهم من خالها وتشمل :

جميع الأفراد الذين تصادف وجودهم على أراضي المملكة الأردنية الهاشمية وقضوا ليلة الإسناد الزمني لعملية العد فيها (أي تواجدوا قبل الساعة الثانية عشر من منتصف ليلة العد 2004/10/2). وكان تواجدهم على أراضي المملكة بغرض العبور إلى دول أخرى أي بصفة الترانزيت سواء كانت وسائل الانتقال التي يستخدمونها وسائل بحرية كالحافلات والسيارات الصغيرة أو الوسائل الجوية للنقل كالطائرات أو الوسائل المائية للنقل كالبواخر واليخوت والقوارب. وقد تكون أماكن تواجدهم هي النقط الحدودية بين المملكة والدول المجاورة كالعراق وسوريا والمملكة العربية السعودية وفلسطين أو المطارات كمطار الملكة علياء الدولي ومطار العقبة أو الموانئ كميناء العقبة، أو المواقف المخصصة لجتماع وسائل النقل.

د. جميع الأفراد الذين تصادف وجودهم في المياه الإقليمية للمملكة الأردنية الهاشمية على متن الباخر واليخوت والقوارب وقضوا ليلة الإسناد لعملية العد فيها (أي تواجدوا في تلك المياه قبل الساعة الثانية عشرة من منتصف ليلة الإسناد 2004/10/2). وكان تواجدهم في تلك المياه لأسباب مختلفة غير الترانزيت والتي منها على سبيل المثال، انتظار تفريغ الشحنات من السفن أو السباحة أو الصيد....الخ ، شريطة ان لا يكون لهم مساكن داخل الأردن يمكن عدهم من خالها.

هـ. الأفراد (وخاصة من العمالة الوافدة) الذين يقيمون في أماكن عملهم علما بأن هذه الأماكن غير مصنفة كمساكن بالمفهوم التقليدي وإنما تستعمل للعمل والسكن معا شريطة أن يكون عددهم (5) أفراد أو أقل حيث يعتبرون في هذه الحالة أسرة خاصة، وفي حالة زيادة العدد عن (5) فيعتبرون أسرة جماعية، شريطة ان لا يكون لهم مساكن داخل الأردن يمكن عدهم من خالها.

ومما يجدر ذكره أن كل من السفن والطائرات والقطارات والسيارات ... الخ تعتبر مساكن لأغراض التعداد إذا قضى فيها الفرد ليلة العد، وتعتبر مساكن خاصة إذا قل عدد الأفراد فيها عن (6) أفراد، في حين تعتبر أسرًا جماعية إذا بلغ العدد (6) أفراد فأكثر .

2.6 الأردنيون في الخارج

تشمل هذه الفئة أفراد الأسرة المعتادين المتواجدون خارج حدود المملكة الأردنية الهاشمية ليلة الإسناد الزمني لعملية العد بصفة غير مؤقتة بسبب العمل، التعليم، العلاج، التمثيل الدبلوماسي، المرافقة أو لأي سبب آخر وبشرط أن يكون مسكن الأسرة هو المسكن الذي يقيموه فيه عادة لدى عودتهم إلى أراضي المملكة وكذلك أن تكون الأسرة هي الأسرة التي يقيموه معها إقامة معتادة لدى عودتهم إلى أراضي المملكة، وبشرط أن تكون مدة إقامتهم خارج الأردن أقل من سنة باستثناء الطلبة في الخارج أو الأفراد الذين يعالجون خارج الأردن حيث يتم عدّهم بغض النظر عن فترة غيابهم، وكذلك أفراد القوات المسلحة (قوات الطوارئ الدولية) وقوات حفظ السلام.

3.6 الحالات الخاصة

أخذ بالاعتبار ما يلي:

1. أن يشمل التعداد كل مولود تمت ولادته حيا قبل منتصف ليلة الإسناد الزمني وظل على قيد الحياة حتى تلك اللحظة.
2. أن لا يشمل التعداد كل مولود تمت ولادته بعد منتصف ليلة الإسناد الزمني.
3. أن يشمل التعداد كل شخص بقي على قيد الحياة حتى لحظة التعداد وهي منتصف ليلة الإسناد الزمني وإن توفي بعد هذه اللحظة.
4. ان لا يشمل التعداد كل فرد توفي قبل منتصف ليلة الإسناد الزمني تاريخ 2004/10/2.

7. وثائق التعداد الرئيسية

1.7 الاستثمارات

هناك ثلاثة أنواع من السجلات تم استخدامها من قبل الباحث لجمع بيانات الأسر والأفراد ويتضمن كل سجل عدد من الاستثمارات، وتناشي الأسئلة الواردة فيها بصورة عامه مع التوصيات الدولية الخاصة بال Redistributions السكانية بالإضافة إلى توفير بيانات مطلوبة لبعض المؤسسات الحكومية بما يخدم اغراض التخطيط ورسم السياسات، وهذه السجلات هي كما يلي:

أ. سجل الأسر الخاصة:

خصص هذا السجل لجمع البيانات عن الأسر الخاصة والأسر الجماعية التي تقيم في مساكن تقليدية. وتم جمع بيانات تتعلق بالخصائص العامة للسكان والخصائص الديموغرافية والاجتماعية والجغرافية والهجرة والاقتصادية والتعليمية، بالإضافة إلى بيانات عن ذوي الاحتياجات الخاصة وعدد الأجهزة والخدمات المتوفرة للأسرة (انظر الملحق 1-أ).

ب. سجل الأسر الجماعية:

خصص هذا السجل لجمع البيانات عن الأسر الجماعية التي تقيم في مساكن لها صفة "الجماعية" كمساكن العمال ومساكن الممرضات ومساكن المعلمين والطلبة الجماعية،... الخ. واستثمارات هذا السجل مشابهة لاستثمارات سجل الأسر الخاصة باستثناء عدم وجود فئة السكان 2 الخاصة بالاردنيين خارج الأردن والقسم الخاص بالأجهزة (انظر الملحق 1- ب).

ج. سجل نزلاء الفنادق:

خصص هذا السجل لجمع البيانات عن نزلاء الفنادق. وعلى الرغم من ان نزلاء الفنادق اعتبروا أسر جماعية الا ان الاستثمارات المخصصة لجمع البيانات عنهم مستقلة والبيانات المطلوب استيفاؤها عنهم تقل كثيراً عن تلك المطلوبة في استثمار الأسر الجماعية او الخاصة. وتنطلق البيانات فقط بالخصائص العامة للسكان بالإضافة إلى الخصائص الديموغرافية (انظر الملحق 1- ج).

د. سجل المباني والمساكن:

خصص هذا السجل لجمع البيانات عن المباني والمساكن. وتتضمن السجل بيانات عن المبني مثل نوع المبني، سنة المباشرة بوضع حجر الأساس، صفة الانشغال، مواد البناء الغالبة للجران الخارجي، عدد الطوابق. أما معلومات المساكن فهي نوع المسكن، نوع اشغاله، حيازته، مدة الاشغال، نوع التدفئة المستخدمة المصدر الرئيسي لمياه الشرب، مصدر الأضاءة، مساحة المسكن، نوع الصرف الصحي، عدد الغرف (انظر الملحق 2).

هـ. الاستبيان التذكيري:

تم تصميم هذا النموذج الذي تضمن بعض الأسئلة الأساسية عن أفراد الأسرة كالاسم، العلاقة برب الأسرة، العمر، المؤهل العلمي والمهنة، بالإضافة إلى شرح موجز لكيفية تعبئته، وتاريخ التعبئة ومن هو الشخص المؤهل لتعبئته. وزع هذا الاستبيان على جميع الأسر في الأردن خلال عملية عد المباني والمساكن. والهدف منه بشكل رئيسي هو تذكير الأسر بـ "ليلة العد"، وضرورة قيام الأسرة بتعبئته الاستبيان ما امكن في تلك الليلة (1/ 2 من شهر تشرين أول 2004) بحيث يتضمن فقط الأفراد الذين أمضوا تلك الليلة مع الأسرة وذلك ضماناً لتجنب النسيان لأي فرد من أفراد الأسرة وطلب من الأسرة الاحتفاظ بهذا الاستبيان وإبرازه للباحثين في مرحلة عد السكان في المرحلة التالية. ووجد ان لهذا العملفائدة كبيرة في توفير الجهد والوقت على الباحث.

2.7 سجل العد البعدي

صممت استماراة خاصة للعد البعدي واشتملت على ثلاثة أقسام رئيسية هي:

أ. الأفراد المتواجدون ليلة إسناد العد البعدي 26/27 من شهر تشرين الثاني 2004.

ب. الأفراد غير المتواجدين ليلة 26/27 من شهر تشرين الثاني 2004، وكانوا متواجدين ليلة 1/ 2 من شهر تشرين أول 2004.

ج. الأفراد الذين وردوا في استماراة التعداد الفعلي، ولم يردو في استماراة العد البعدي.

وقد شملت البيانات ما يلي: الاسم ، العلاقة برب الأسرة، الجنس، تاريخ الميلاد، العمر، تواجد الفرد ليلة العد الفعلي، بالإضافة إلى عمليات المطابقة المكتبة. (انظر الملحق 3)

3.7 سجل حصر الأطراف

يتضمن هذا السجل بيانات عن كافة المباني والمساكن والأسر بالإضافة إلى بيانات عن المنشآت الاقتصادية، وخصص هذا السجل لجمع بيانات عن المباني والمساكن في بلوك واحد وقد استخدمت هذه البيانات بالإضافة إلى الاستثناءات كأساس لعد المباني والمساكن، وفيما بعد السكان.

4.7 كتيب التعليمات

أ. كتيب التحضير الجغرافي

تضمن هذا الكتيب شرحاً مفصلاً لفرق الميدانية العاملة على حصر وترقيم جميع المناطق والاحياء والبلوكات والمباني والمساكن، وقد بين هذا الكتيب اسلوب الترميم للمباني والمساكن والأسر في البلوك.

ب. كتيب تعليمات عد المباني والمساكن

تضمن هذا الكتيب شرحاً مفصلاً للأسئلة الواردة في استماراة المباني والمساكن، وكذلك تعليمات مفصلة للعاملين الميدانيين حول تعبئنة الاستماراة بصورة صحيحة وكيفية تدقيق البيانات الواردة فيها من حيث الشمول، المحتوى بالإضافة إلى معلومات ارشادية للعاملين حول اسلوب العد وتنفيذها.

ج. كتيب تعليمات عد السكان

شمل هذا الكتيب شرحاً مفصلاً للأسئلة الواردة في استمارات عد السكان (الأسر الخاصة، الأسر الجماعية، والفنادق) بالإضافة إلى تعليمات مفصلة للعاملين الميدانيين حول تعبئنة الاستمارات وكيفية تدقيق البيانات الواردة فيها من حيث الشمول

والمحتوى. وتضمن الكتيب أيضاً معلومات ارشادية للعاملين من مختلف المستويات بكيفية التعامل مع الاعمال المطلوبة وأسلوب تنفيذها.

5.7 كتيبات الأدلة

تضمنت هذه الكتيبات تعليمات مفصلة حول كيفية وضع الدليل للبيانات في الاستمار، بالإضافة إلى البيانات المرمزة مسبقاً. تم اعداد الكتيبات التالية بالاعتماد على الكتيبات الصادرة عن الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في هذا المجال ومن خلال الواقع الأردني:

1. كتيب دليل المؤهل العلمي والتخصص	2. كتيب دليل الجنسية
3. كتيب دليل المهنة	4. كتيب دليل النشاط الاقتصادي
5. كتيب دليل التقسيمات الجغرافية	6. دليل مكان الاقامة والولادة

6.7 الخطة العامة للتعداد

تضمن هذا الكتيب خطة تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن بمراحله المختلفة، والأنشطة المطلوب تنفيذها في كل مرحلة، والمهام المطلوبة، بالإضافة إلى ربط كل هذه المهام بنقاط زمنية مع الجدول الزمني لتنفيذ التعداد. كما تضمن الكتيب التقسيمات الإدارية للتعداد، الهيكل التنظيمي واسلوب التدقيق، وأهم مطبوعات التعداد بالإضافة إلى المعلومات المقترنحة ضمنها في الاستمارات ومقارنتها مع مدخلات الاستمارات في التعدادات السابقة.

كما تم وضع مجموعة من الخطط الأخرى منبثقه عن الخطة العامة وهي:

- أ. خطة التجهيز المكتبي.
- ب. خطة التجهيز الآلي.
- ج. الخطة الاعلامية.
- د. خطة التجربة قبلية.
- هـ. خطة نشر البيانات.
- و. خطة تعليمات العد البعدى.
- ز. خطة عد البدو الرحـل.

واستخدمت العديد من النماذج أيضاً منها:

- أ. كشوفات الانتاج الأسبوعية لحصر الاطار.
- ب. الدفاتر التنظيمية للعاملين الميدانيين في مرحلتي عد المباني والمساكن وعد السكان

8. مراحل التعداد

يمر التعداد في مراحل أساسية متتالية ومتباينة، والناتج في كل مرحلة يخدم المراحل اللاحقة. وفيما يلي أهم النشطة التي تمت في كل مرحلة:

1.8 المرحلة التحضيرية

قامت دائرة الإحصاءات العامة ومن خلال كوادرها المتخصصة منذ منتصف عام 2002 بالتحضير للتعداد، وتعتبر الأعمال التحضيرية من أهم مراحله، وقد شكلت لجنة تحضيرية من المختصين في الدائرة ل القيام بتحضير كل ما هو مطلوب، وفيما يلي قائمة بأهم النشطة في هذه المرحلة:

1.1.8 الاعمال التحضيرية المكتبية

- أ. الاساس القانوني للتعداد

استناداً إلى قانون الإحصاءات العامة رقم 24 لسنة 1950 وتعديلاته، والقانون المؤقت للإحصاءات رقم 8 لسنة 2003 اللذان ينصان بوضوح على ان تنفذ دائرة الإحصاءات العامة تعداداً عاماً للسكان مرة كل عشر سنوات على الأكثر. فقد اتخذ

مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ 23/5/2001 قراراً بان تقوم دائرة الاحصاءات العامة بإجراء التعداد العام للسكان والمساكن 2004، وقامت الحكومة بتوفير متطلبات التعداد سواء مادية او بشرية.

بـ. الجدول الزمني للتعداد

تم إعداد الجدول الزمني للتاريخ الرئيسية لمراحل التعداد المختلفة.

جـ. إعداد الميزانية التفصيلية للتعداد

وقد كان يتم مراجعتها حسب الظروف المتغيرة وتقدم سير العمل.

دـ. التنظيم الإداري (إدارة التعداد)

تم إعداد الهيكل التنظيمي لإدارة التعداد من المستويات الفنية والإدارية المختلفة، كما تم تشكيل لجان الخدمات المساندة، وحددت واجبات ومهام كل هذه المستويات.

هـ. تجهيز الخرائط

توفير الخرائط المطلوبة على مستوى المملكة والمحافظات والتقسيمات الإدارية الأدنى حتى مستوى التجمع والمنطقة والحي والبلوك، مع إمكانية ربط الخرائط على الحاسوب بقاعدة بيانات وطنية.

وـ. التحضير الجغرافي

حزم البلوكات وترقيم المباني والمساكن والأسر وتحديد موقعها على الخرائط. بحيث تم تخصيص رموز جغرافية للتجمعات والشوارع والمباني والمساكن والأسر حتى مستوى الفرد.

زـ. إعداد وتصميم الجداول

وضع خطة برمجة كاملة لجميع العمليات المتعلقة بالتجهيز الآلي للبيانات بما فيها تحضير جداول المخرجات التفصيلية.

حـ. محتوى استماراة التعداد

أخذ في الاعتبار عند تحديد موضوعات الاستمارة وتصميمها كل الموضوعات الموصى بها دولياً، والموضوعات ذات الأولوية والموضوعات المفيدة الأخرى، مع امكانية إجراء المقارنات الدولية ومقارنة الموضوعات مع التعدادات الأردنية السابقة.

طـ. إعداد خطط التعداد المختلفة، وقد اعدت مجموعة من الخطط هي:

. الخطة العامة للتعداد وقد أعدت في شهر تموز 2002.

. خطة العد الفعلي.

. خطة عد الفئات الخاصة في المجتمع.

. خطة تعبئة الكوادر البشرية وخطة التدريب.

. خطة التجهيز المكتبي.

. خطة التجهيز الآلي.

. خطط النشر والتحليل.

. خطة الإعلام.

. خطط أخرى (خطة التحضيرات الجغرافية، خطة التجربة القبلية والعد البعدى، وعد البدو الرحـل).

ي. إعداد الوثائق

وشملت استمرارات التعداد، نماذج ضبط سير العمل، كتيبات التعليمات، التعريف والادلة بمختلف أنواعها بالإضافة إلى نماذج استخراج النتائج الأولية، وانسياب العمل.

ك. تشكيل اللجان المختصة

1. اللجنة الوزارية العليا

تشكلت اللجنة من عدد من الوزراء المعينين بناء على قرار من مجلس الوزراء المؤرخ في جلسته المنعقدة بتاريخ 2001/5/23، وذلك لإعطاء التعداد الأهمية المناسبة له على المستوى الوطني، ولاتخاذ القرارات المتعلقة بالتلعيم نسابة عن مجلس الوزراء وتضم اللجنة في عضويتها:

- معالي وزير التخطيط / رئيسا
- معالي وزير الدولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام
- معالي وزير التربية والتعليم
- معالي وزير العمل
- معالي وزير الصناعة والتجارة
- معالي وزير الداخلية

وكان من مهام اللجنة ما يلي:

- إقرار الخطة العامة للتعداد.
- إقرار التوقيت الزمني لمراحل التعداد المختلفة ومتطلباتها المادية والبشرية.
- اتخاذ القرارات المناسبة لتهيئة إمكانيات الأجهزة الحكومية المختلفة في المركز عمان وفي المحافظات لتوفير المتطلبات البشرية والمادية اللازمة لإنجاح التعداد، وخاصة تلك المتعلقة بالباحثين والمراقبين والمسحرين، بالإضافة إلى وسائل النقل والاتصال اللازمة ومكاتب العمل الميداني ووسائل الإعلام.
- إقرار فترات الإسناد الزمني للتعداد، واتخاذ القرارات اللازمة لما يتربّط على الأجهزة الحكومية المختصة من واجبات، وإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك وفقاً لترتيبات معينة مع إدارة التعداد.
- إقرار الاستمرارات بشكلها النهائي وأسلوب العد.

2. اللجان الأخرى وتشمل:

أ. اللجنة التوجيهية العليا، ويرئسها مدير عام دائرة الاحصاءات العامة/ المدير الوطني للتعداد، وتضم في عضويتها عدد من الأمانة العامين والمدراء العامين في المؤسسات ذات العلاقة.

ب. اللجنة الفنية: ويرئسها المدير التنفيذي للتعداد، وتضم في عضويتها فنيون من مختلف المؤسسات ذات العلاقة.

ج. اللجنة التنسيقية الميدانية ويرئسها الحاكم الإداري في المنطقة ومسؤوليتها الرئيسية ضمان نجاح عمليات التعداد لكل حاكم إداري في منطقته.

د. اللجنة التحضيرية

هـ. اللجنة الإعلامية

و. لجنة تنسيقات الانفاق.

ولكل لجنة من هذه اللجان مهامها المحددة.

ل. اعمال أخرى:

شملت اختبارات التعداد بما فيها التجربة القبلية، وضبط نوعية البيانات وتحسينها، ومراجعة مستمرة لجميع الاعمال التي تسبق عملية العد ضماناً لنجاح التعداد. وتوفير وتدريب الكوادر البشرية، ووسائل النقل المطلوبة، بالإضافة إلى المكاتب.

2.1.8 التجربة القبلية

بناء على حاجة سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة إلى بيانات حديثة عن الخصائص المختلفة للمباني والمساكن والسكان بما يخدم أغراض تنفيذ المشاريع الاستثمارية والتنموية في مدينة العقبة، وبناء على طلب من السلطة تم إجراء الترتيبات اللازمة لتنفيذ التجربة القبلية في مدينة العقبة. وذلك من أجل اختبار العمليات الميدانية، والتحقق من شمول قوائم حصر المباني والمساكن ودقة المعلومات فيها وتوافقها مع الخرائط والاسكتشات المستخدمة، بالإضافة إلى اختبار كفاية برامج التدريب والسجلات المستخدمة وكتيبات التعليمات ذات العلاقة والوقوف على الصعوبات التي يمكن ان تظهر، واختبار عمليات التجهيز المكتبى والآلى للتجربة.

وقد اكتسب العاملون في هذه التجربة خبرة جيدة من حيث التعرف على المشكلات الميدانية وأسلوب حلها، كما اجريت بناء على التجربة تدقيق لترقيم كافة المباني والمساكن في المملكة. كما تم التعرف على المشكلات المكتبية والآلية. واستناداً إلى نتائج التجربة تم إجراء بعض التعديلات على استمرارات التعداد والنشاطات الأخرى ذات العلاقة.

3.1.8 استراتيجية العد

من خلال تقييم تجربة الأردن في التعدادين السابقين 1979 و 1994، وبالاطلاع على تجارب وخبرات الدول التي أجرت تعدادات خلال السنوات القليلة الماضية وتلك التي تتوiki إجراءها خلال السنين القادمتين إرتأت دائرة الاحصاءات العامة ضرورة الاستفادة من فرص إجراء التعداد لجمع قاعدة واسعة من البيانات حول المباني والمساكن والأسر والأفراد وإعداد الاطار بالمنشآت الاقتصادية، حيث تم تصميم استمرارات خاصة لذلك، واتبعت الدائرة في استراتيجية العد ما يلي:

- أ. حصر المباني والمساكن والمنشآت.
- ب. إجراء تعداد للمباني والمساكن خلال الفترة 7/18 - 5/9/2004.
- ج. إجراء التعداد السكاني خلال الفترة 2-8/10/2004، والذي تم دمج بياناته مع بيانات تعداد المباني والمساكن.

4.1.8 تدريب الكوادر البشرية

يعتبر تدريب العاملين في التعداد مسألة رئيسية تتطلب الكثير من الجهد والإعداد نظراً لضخامة أعداد المشاركون من جهة، وللحصول على نوعية جيدة من الباحثين من جهة أخرى. تم اعداد خطة التدريب للتعداد في وقت مبكر حيث تضمنت هذه الخطة برامج رئيسية هي برنامج تدريب الكوادر القيادية العليا للتعداد (المنسقون، والمشرفون، والمقتشفون) وبرنامج تدريب المراقبين وبرنامج تدريب الباحثين.

وتم عقد البرنامج التدريسي الأول في مدينة عمان حيث قام الطاقم الفني للتعداد بمهام التدريب للمنسقين ومساعديهم والمشرفين والمقتشفين المكلفين من وزارة التربية والتعليم في محافظات اقليم الجنوب، ومن دائرة الاحصاءات العامة وذلك خلال النصف الأول من شهر نيسان 2004 لاغراض التجربة القبلية.

وقد شمل برنامج التدريب محاضرات مكتبية وتدريبياً ميدانياً ومناقشات حول التجربة الميدانية. وغطت المحاضرات أهداف التعداد وأسلوب جمع البيانات وسرية المعلومات وأساليب التعامل مع الأسر ومدخلات استماراة التعداد وتعريفها وتصنيفها. كما تم تعريف كافة مستويات المشاركون بواجباتهم والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم. كما تضمن هذا البرنامج محاضرات تتعلق بالتحضير الجغرافي للتعداد والاشارات الميدانية المستخدمة للدلالة على كافة التقسيمات الاحصائية الميدانية واستخدام الخرائط والاسكتشات وقائمة الحصر.

ونفذ برنامج تدريب المنسقين والمشرفين والمفتضين المكلفين من وزارة التربية والتعليم في محافظات اقليم الشمال واقليم الوسط خلال الفترة 14-6/2004، و 16-6/2004 على التوالي.

ونفذ برنامج تدريب الباحثين لتعداد المباني والمساكن الذين عملوا كمراقبين فيما بعد في عد السكان خلال الفترة 4-7/15/2004 في جميع انحاء المملكة.

كما نفذ برنامج تدريب المشاركين في التعداد خلال الثلث الأخير من شهر ايلول 2004 في المراكز التربوية المنتشرة في المحافظات. وقد تم تنفيذ هذا البرنامج من قبل مدربين تم اختيارهم من بين المنسقين، والمشرفين والمفتضين وكذلك المراقبين وتحت اشراف مباشر من الطاقم الفني للتعداد. وبعد انتهاء البرنامج التربوي للباحثين تم توزيعهم على مناطق العد الموكلة اليهم للتعرف عليها قبل بدء عملية العد.

كما تم تدريب الكوادر البشرية المشاركة في عملية التجهيز المكتبي لبيانات التعداد خلال الثلث الأخير من شهر تشرين أول 2004 وتلقى المتدربون محاضرات مكتبة على عملية التدقيق وقواعد الترميز وقواعده. كما قام المختصون في التجهيز الالكتروني بتدريب العاملين على إدخال البيانات والمدققين عليها على عملية الادخال إلى الحاسوب الالكتروني وكذلك تدريب عدد من العاملين في التجهيز المكتبي لبيانات على أساليب مراجعة البيانات وتنظيمها من الأخطاء.

5.1.8 غرفة العمليات المركزية للتعداد

تم تجهيز غرفة العمليات المركزية للتعداد في وقت مبكر وقبل البدء بمرحلة العد حيث تم تزويدها بالخرائط الضرورية وبعشرة خطوط هاتفية مباشرة وكذلك بجهازي فاكس لتسهيل الاتصال بالعاملين فيها من قبل كافة المنسقين والمشرفين في المحافظات.

وتم تأمين الكوادر الفنية اللازمة لإدارة غرفة العمليات من بين المختصين في التعداد للاجابة على التساؤلات والاستفسارات الفنية وللتلقى المعلومات المتعلقة بالإنجاز اليومي لجمع المعلومات وقد قام فريق العمل المخصص لغرفة العمليات بتمرير كافة الملاحظات والتوضيحات الفنية والإدارية لكافة منسقي المحافظات والمناطق بالإضافة إلى تلقى آية مشاكل واجهت العاملين في الميدان، وقد كان العمل مستمراً في غرفة العمليات المركزية على مدى أربع وعشرين ساعة يومياً أثناء مرحلة العد.

ومن المهام التي قام بها العاملون في غرفة العمليات المركزية متابعة الاستفسارات الواردة من المواطنين وتوضيح أهداف التعداد لهم وكذلك تزويد المنسقين ومساعديهم والمفتضين بالمعلومات المتعلقة باللغطية في مناطقهم.

كما تم تزويد غرفة العمليات بعشرة أجهزة حاسوب ذات كفاءة عالية استخدمت لاستخراج النتائج الأولية للتعداد وفق برامج خاصة اعدت لهذا الغرض.

6.1.8 الدعاية والاعلام

طلب التعداد حملة دعائية لتروية الجمهور ومستخدمي البيانات بقيادة التعداد، وتبييد فلسفتهم ومخاوفهم بشأن الأغراض التي تجمع من أجلها البيانات والتأكد من سلامتها، وشرح أسباب اختيار الموضوعات وحثهم على إعطاء المعلومات المطلوبة بحيث تكون البيانات دقيقة. وتطلب ذلك وضع خطة إعلامية اعتمدت الأسلوب العلمي المستند إلى الحقائق التي تؤثر في الرأي العام وكسب ثقته، بالإضافة إلى المصداقية في كل ما يتم إعلانه وتم تغيير أساليب الدعاية مع مراحل التعداد. تم التركيز على مكونات الخطة الإعلامية المشتملة على الرسائل الإعلامية من خلال الوسائل المختلفة (الاذاعة، التلفزيون، الصحف....).

وقد تكونت الخطة الإعلامية من سبعة مراحل حددت لكل منها فترة كل مرحلة، والاعمال التعدادية التي كان يتم تنفيذها خلالها، الجمهور المستهدف، بالإضافة إلى تحديد الرسائل الإعلامية المنوي بثها والوسائل الإعلامية المستخدمة. وقد شارك في

الحملة الاعلامية العديدة من المؤسسات الحكومية والخاصة كمؤسسة الاذاعة والتلفزيون من خلال التعطية الاخبارية لنشاطات التعداد، بالإضافة إلى الريبورتاجات والتقويمات والشعارات واللقاءات التي كانت تبثها الاذاعة الأردنية او يعرضها التلفزيون الأردني.

وأشرف الحكام الإداريون على كل اعمال التعداد في مناطقهم، وشاركوا في كل الاجتماعات واللقاءات الخاصة به، وحثوا المواطنين على التعاون من أجل انجاح التعداد والذي كان له اكبر الأثر في سلامة العد ونجاحه في كافة المناطق. وساهمت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) بعملية التعطية الإعلامية لأنشطة التعداد من خلال إجراء المقابلات واعداد البيانات الصحفية الخاصة بالتعداد. كما قامت الصحف اليومية وال أسبوعية بنشر اخبار وتقارير وكالة الأنباء الأردنية المتعلقة بالتعرف.

وساهمت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ورجال الدين المسيحي في الحملة الإعلامية وذلك من خلال اعداد خطبة صلاة الجمعة التي سبقت يوم التعداد وتوزيعها على خطباء المساجد في كافة المحافظات. وتناول رجال الدين المسيحي موضوع التعداد اثناء صلوات أيام الأحد.

وشاركت وزارة التربية والتعليم في الحملة الإعلامية من خلال توزيع مليون ونصف بروشور ومسابقات طلابية تخص التعداد على طلبها في كافة محافظات المملكة، بالإضافة إلى الكلمات الصباحية في الطابور الصباحي التي تم التعرض فيها إلى التعداد.

وساهمت القوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني والاجهزه الامنية في الحملة الإعلامية للتعداد من خلال الاعلانات الخاصة بها او من خلال المحاضرات التي القيت في هذا الجانب، او من خلال المطويات التي وزعت على افرادها.

وقدّمت البلديات في جميع أنحاء المملكة برفع اليافطات التي تحث السكان في مناطقها على التعاون مع باحثي التعداد والادلاء بالبيانات الصحيحة، كما تم نشر لوحات الحائط المضادة وغير المضادة في كافة المدن الرئيسية في المملكة التي شجعّت المواطنين على التعاون مع العاملين في التعداد، كما وزّعت العديد من اللوحات الجدارية المشابهة على المؤسسات الحكومية والتي تم عرضها فيها. كما تم نشر العديد من الملصقات على السيارات في مختلف مناطق المملكة التي تبيّن أهمية التعداد وأهمية التعاون على انجاجه. وساهمت كل من شركتي فاست لينك وموبايلكم بارسال رسائل قصيرة الى المشتركين فيما يذكرونهم من خلالها بليلة العد، بالإضافة الى حث المواطنين على التعاون مع باحثي التعداد.

2.8 مرحلة العد

تم في هذه المرحلة زيارة جميع الأسر في المملكة، ومقابلتها خلال فترة قصيرة لجمع بيانات تتعلق بكل فرد وبكل وحدة سكنية وتبعها، وذلك دونما حذف او تكرار، والعمل على إعادة جميع الوثائق الخاصة بالتل العداد للمركز وضمان سلامتها وخاصة من المناطق البعيدة والصحراوية بالذات. وقد حرصت الدائرة على تنظيم العمليات الميدانية للتعداد بصورة تضمن السيطرة التامة على هذه العمليات بغية التوصل إلى ادق النتائج الممكنة، حيث حدّت لحظة الانساد الزمني للتعداد بليلة 1 / 2 من شهر تشرين الأول من عام 2004، على ان ينتهي العمل الميداني خلال الفترة المحددة لجمع البيانات -2- 8/10/2004. لذلك فقد تطلب هذه المرحلة أيضاً ضمان توفير المكاتب، والباحثين بالإضافة إلى اعمال التدريب والمراقبة، وواجبات كل منهم، وتوفير وسائل النقل، المعدات، الأدلة (كتيبات التعليمات)، الاستمرارات، الخرائط، التقارير، مواد الكتابة، مواد الترميم والملصقات، الاتصالات اللاسلكية، قوائم الحصر للأسر والمساكن والمباني.

1.2.8 إدارة العمل الميداني

تم تنظيم العمل الميداني على النحو التالي:

1. إدارة التعداد: تتألف من المدير العام للإحصاءات/ المدير الوطني للتعداد، المدير التنفيذي للتعداد ومساعديه للشؤون الفنية والميدانية والإدارية، بالإضافة إلى العاملين في غرفة العمليات الرئيسية.
2. المنسقون: اعتبر المنسق المسؤول الفني والإداري والميداني عن نجاح العد في منطقة إدارية محددة أو في جزء منها. ويشرف على جميع العاملين في هذه المنطقة. وكان متفرغاً تماماً لعملية التعداد، وعنصراً قيادياً وعلى معرفة تامة بالمنطقة التي يشرف عليها. ومسؤوليته نجاح التعداد في المنطقة المسئولة عنها وبلغ عددهم 28 منسقاً.
3. مساعد المنسق: ساعد المنسق في تنفيذ التعداد في منطقة عمل المنسق أو في جزء منها، وكان متفرغاً تماماً لعملية التعداد، وملماً بالمنطقة التي ساعد المنسق في الإشراف عليها.
4. المشرفون: اعتبر المشرف المسؤول الفني والإداري والميداني عن أعمال العد في منطقة إدارية محددة أو جزء منها أو في مدينة محددة أو جزء منها حددت له ضمن منطقة عمل المنسق التابع له، وكان متفرغاً تماماً لعملية التعداد، وملماً بالمنطقة التي أشرف عليها. وبلغ عددهم 82 مشرفاً.
5. المفتشون: اعتبر المفتش المسؤول الفني والإداري والميداني عن أعمال العد في منطقة إدارية محددة أو جزء منها أو في مدينة محددة أو جزء منها حددت له ضمن منطقة عمل المشرف التابع له، وكان متفرغاً تماماً لعملية التعداد، وملماً بالمنطقة التي أشرف عليها، وبلغ عددهم 201 مفتشاً.
6. المراقبون: اعتبر المراقب المسؤول المباشر عن تنفيذ أعمال العد في منطقة لعدد محدد من البلوكات، وهي جزء من منطقة عمل المشرف/ المفتش وكانت المنطقة مدينة أو مجموعة قرى. واشرف على مجموعة من 5-8 باحثين، وكان متفرغاً تماماً لعملية التعداد، وملماً بالمنطقة التي قام بتنفيذ التعداد فيها. وتتجذر الاشارة هنا إلى أن المراقبين عملوا كباحثين في مرحلة تعداد المباني والمساكن وقد بلغ عددهم 1747 مراقباً.
7. الباحثون: اعتبر الباحث المسؤول المباشر عن تعبئة واستيفاء البيانات لجميع الوحدات والأسر والأفراد في منطقة العد المخصصة له، وفي العادة هي بلوك بحجم حوالي 70-80 أسرة في المتوسط. وتفرغ الباحث لعملية التعداد تفرغاً كاملاً. وبلغ عددهم 14057 باحثاً.
8. العاملون الآخرون: تشمل الساقفين الذين كانوا يقدمون خدمات النقل للعاملين الميدانيين وبلغ عددهم 557 سائقاً، بالإضافة إلى العاملين في الخدمات الإدارية وبلغ عددهم 113 شخصاً. وقد سمح لعدد كبير من المشرفين والمفتشين والمراقبين وكذلك الباحثين في استخدام سياراتهم الخاصة لتسهيل مهامهم الميدانية في التنقل.
وتتجذر الاشارة إلى أن النسبة العظمى من المشاركين في التعداد كانوا من ملوك وزارة التربية والتعليم، وكان معظمهم من الأشخاص المقيمين في نفس مناطق عملهم مما أدى ذلك إلى تخفيض نفقات الانتقال والنقل للباحثين بشكل خاص بصورة كبيرة. بالإضافة إلى أن هؤلاء الأشخاص مأولون في مناطقهم ويعروضونها بصورة جيدة.

2.2.8 شمول ومحفوظ العد

1. الشمول

شمل العد الحدود الجغرافية – السياسية المعترف بها دولياً للمملكة الأردنية الهاشمية. حيث تم عد كل شخص (باستثناء الأفراد المدنيين والعسكريين الاجانب العاملين في السفارات) قضى ليلة العد 1/2 من شهر تشرين أول عام 2004 داخل هذه الحدود، بما في ذلك الأشخاص على ظهر السفن في ميناء العقبة الأردني، والمارين بالترانزيت في المطارات الأردنية وعبر

النقطة الحدوية المختلفة. كما شمل العد أيضاً أفراد الأسرة المعتادين الأردنيين الذين كانوا موجودين خارج الأردن في تلك الليلة وفق معايير معينة.

2. عد المباني والمساكن

تم تنفيذ هذه العملية من خلال "تعداد المباني والمساكن" الذي تم اجراؤه خلال الفترة ما بين 18/5/2004 و 18/9/2004، وقد تمت الاستفادة من تعداد المباني والمساكن لاغراض عمليات عد السكان إذ استخدمت هذه السجلات فيما بعد كأساس لعملية عد السكان. وتم من خلال هذا التعداد جمع بيانات عن الخصائص الأساسية للمباني والمساكن.

3. عد الأسر والسكان

تم تنفيذ هذه العملية من خلال "تعداد السكان" الذي اجري خلال الفترة ما بين 2-8 تشرين الأول 2004، وقد اعتبرت ليلة 1/2 من شهر تشرين الأول "ليلة العد" أو نقطة الاسناد الزمني لبيانات التعداد.

واعتبرت الأسرة وحدة العد، وتم عد الأفراد في الأسر على أساس واقعي (De Facto)، حيث تم عدهم حسب أماكن وجودهم ليلة العد. ولمعرفة توزيع السكان حسب مكان إقامتهم المعتادة، فقد أضيف سؤال يتعلق بمكان الاقامة الحالية المعتادة على استماراة السكان. وقد تم تخصيص سجل او أكثر لكل بلوك في كل تجمع سكاني.

وبالرغم من ان هذين التعدادين قد أجريا منفصليين كل على حده من الناحية الزمنية الا انه تم تحديث البيانات الواردة في سجلات المباني والمساكن من خلال عد السكان، وفيما بعد تم دمجهما معًا باستخدام الحاسوب الإلكتروني بارجاع الأسرة إلى مسكنها، وتبويب نتائجها معًا كما لو كانت تعداداً شاملًا واحدًا، ومن ثم امكن الحصول على تبويبات تربط ما بين خصائص المسكن وقاطنيه.

4. عد فئات خاصة من السكان

تم اتخاذ اجراءات وترتيبات خاصة لعد فئات معينة من السكان وذلك على النحو التالي:

أ. الأسر الجماعية: تم عد الأشخاص المقيمين في مساكن أو أسر جماعية (حسب تعريف الأسرة الجماعية) مثل الفنادق، السجون، المستشفيات، المدارس الداخلية، معسكرات العمل وما إلى ذلك، في الصباح الباكر من أول ايام العد اي اعتباراً من الساعة الثانية عشر من صباح يوم 2/10/2004.

ب. القوات المسلحة: تم عد عائلات القوات المسلحة المقيمين في المعسكرات من قبل أفراد عسكريين تم تدريبهم في دائرة الاحصاءات العامة. وفيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة، المقيمين خارج المعسكرات، وكذلك أفراد الأمن العام، والأجهزة الأمنية الأخرى فقد تم عدهم من خلال أسرهم كما لو كانوا قد قضوا ليلة العد مع أسرهم.

ج. السكان الرحل: تم عد الخيام وبيوت الشعر على هذا الأساس (سواء المقيمين في الخيام في منطقة البدية، او المقيمين في خيام منتشرة في اي مكان ضمن حدود المملكة). وقد تم عدهم أثناء عملية عد السكان فقط وذلك نظراً لطبيعة الحياة التنقلية التي يعيشونها. وقد اعتبرت الخيمة او بيت الشعر مبنياً واحداً ومسكناً واحداً وعدهت على هذا الأساس باستخدام ملصقات خاصة وذلك تفادياً لتكرار العد. كما تم جمع بيانات عن هذه الوحدات كمبان ومساكن، وعن الأفراد فيها في وقت واحد وفي الزيارة ذاتها.

د. الأردنيون في الخارج: تم تخصيص الجزء السفلي من استماراة الأسر الخاصة لجمع بعض البيانات عن أفراد الأسرة الأردنيين الموجودين في الخارج ليلة العد. وقد شمل العد اولئك الموجودين في الخارج طبقاً للمعايير التالية:

- يجب ان يكون "الأردنی" أحد الأفراد المعادين في أسرة مقيمة وتم عدتها في الأردن.
- يجب الا تزيد مدة غياب الشخص في الخارج عن ستة أشهر لاغراض العمل باستثناء الموجودين في الخارج لاغراض الدراسة، او السياحة، او العلاج، حيث تم عدم بصرف النظر عن مدة اقامتهم في الخارج. ولذا يجب استخدام الارقام المتعلقة بالأردنيين في الخارج بحذر بالغ.

3.8 التجهيز المكتبي للبيانات

هدفت إدارة التعداد منذ البداية إلى معالجة البيانات بشكل سريع كي لا تفقد قيمتها وذلك وفق معايير نوعية المستوى المطلوب والالتزام بمعايير قياسي مقبول، والعمل على تخزين البيانات وحمايتها وإمكانية استرجاعها لاغراض الانشطة المختلفة للتعداد، وفيما يلي عرض مختصر لأهم هذه الاشطة:

- تخزين سجلات التعداد:**

تم تخزين جميع سجلات التعداد وترتيبها في مستوى ضخم مع كافة البيانات التعريفية (حسب المحافظة، اللواء، القضاء، وفي حالة المدن الكبرى حسب الحي والمنطقة) وذلك تسهيلاً لاستخدامها والرجوع إليها في عمليات التجهيز اليدوي للبيانات. وقد زود المستودع بنظام سلامة ضد الحريق، وبجميع وسائل السلامة الأخرى التي تكفل المحافظة على السجلات. وقد رتبت السجلات في الرفوف المخصصة لكل منطقة أو حي بأسلوب يسهل الرجوع إليها وقت الحاجة، وقد تم الانتهاء من ترتيب السجلات في غضون أسبوعين من انتهاء العمل الميداني ، في حين تم استرجاع السجلات من الميدان خلال الأسبوع الأول الذي تلى انتهاء العمل الميداني. كما تم تصميم سجل خاص لكافة مراحل التجهيز المكتبي والآلي حسب التقسيمات الإدارية وعلى مستوى البلوك، يمكن من خلاله التعرف على تقدم سير العمل في كافة مراحل التجهيز، وعن المراحل التي وصل إليها تجهيز أي من البلوكات.
- التدقيق الميداني:**

قام المراقبون الميدانيون والباحثون بتدقيق أولي للاستثمارات المستكملة من حيث شمول البيانات واتساقها في الميدان، وعملوا على عمل الملخصات المطلوبة التي استند إليها استخراج النتائج الأولية للتعداد.
- التدقيق المكتبي:**

بعد الانتهاء من جمع البيانات من الميدان، تم اختيار مجموعات التدقيق المكتبي من بين الباحثين الذين شاركوا في عملية جمع البيانات، وكانت كل مجموعة تتتألف من مشرف (5-7) اشخاص. وقبل البدء في هذه العملية تم إعادة تدريب هذه المجموعات على عمليات التدقيق ومراجعة مع تطبيق قواعد التدقيق الخاصة بذلك ولضمان نوعية البيانات المدققة، ولنقتصر حجم الأخطاء أثناء مرحلة الإدخال الإلكتروني، فقد تم تنفيذ مراجعة التدقيق لجميع الاستثمارات من قبل مدققين ذوي خبرة في هذا المجال.
- الترميز:**

تضمنت هذه العملية المرحلتين التاليتين:

 - الترميز العام:** تم تخصيص مجموعات لترميز البيانات التعريفية في سجل المبني والمساكن وسجل الأسر لضمان تطابق البيانات المشتركة بين استماراة المبني والمساكن واستماراة السكان، وقد قامت هذه المجموعات أيضاً بترميز الحقوق الخاصة بمكان الاقامة.
 - الترميز المتخصص:** تضمنت هذه المرحلة ترميز بيانات التخصص العلمي، والمهنة والنشاط الاقتصادي للسكان، بحيث تم اختيار المرمزيين ذوي الخبرة في هذا المجال.

هـ. التدقيق النهائي:

تم تشكيل مجموعات متخصصة من أفضل المدققين المكتبيين وتحت اشراف الجهاز الرئيسي لإدارة التعداد للقيام بمراجعة نهائية للاستمارات المدققة والمرمزة وذلك لتقليل حجم الأخطاء قبل البدء بعمليات التجهيز الإلكتروني. واستناداً إلى حجم العمل في كل مرحلة من مراحل التدقيق والترميز، ومراجعة التدقيق والترميز كانت تتم إعادة ترتيب المجموعات باستمرار وذلك بغية الحفاظ على وجود توازن نسبي بين هذه المراحل.

4.8 التجهيز الآلي للبيانات

أ. إعداد البرامج، والادخال:

تضمنت هذه المرحلة عمليات إعداد برامج التحليل والتصميم المتعلقة بإدخال البيانات وتدقيقها، وتنظيف البيانات، ودمج بيانات تعداد المباني والمساكن مع بيانات تعداد السكان تمهدًا لاستخراج الجداول المطلوبة. تم التنسيق بين إدارة التعداد ومديرية تكنولوجيا المعلومات بهدف تسهيل انسياب الاستمارات المجهزة مكتبياً إلى الحاسوب الآلي، وفق آلية استلام وتسلیم من قبل الطرفين.

وكان يتم تزويد الادخال بالاستمارات المنتهية أولاً بأول وعلى شكل دفعات حسب التقسيمات الإدارية، وتعد إلى إدارة التعداد بالاسلوب ذاته بعد الانتهاء من إدخال البيانات، وخلال الادخال كان يتم إجراء التدقيق الآلي الفوري على البيانات من خلال شاشات الادخال حيث تم التركيز على اكتمال البيانات وفيما إذا كانت القيم المرمزة تقع ضمن المدى الصحيح. كما تم تطبيق قواعد الاتساق مباشرة أثناء الادخال للتأكد من أن البيانات المدخلة متسبة مع بعضها البعض ومنطقية حسب المتغيرات الأخرى. وقد اتاحت هذا الاسلوب من الادخال إمكانية اكتشاف الأخطاء وأسلوب تصحيحها مباشرة من قبل عدد من المشرفات التابعات لإدارة التعداد اللاتي لديهن الخبرة الفنية في التعامل مع كل الأخطاء وأسلوب تصحيحها ومتابعة عمليات الادخال. وقد كانت عمليات التدقيق على الادخال تتم بشكل مستمر من خلال إدخال عينة من الاستمارات لمرة ثانية، أو من خلال طباعة عينة لأسر بعض البلوكات ومقارنتها مع سجلات التعداد بالكامل، أو من خلال الرجوع إلى حالات معينة بعد اكتشاف عدم منطقيتها من خلال الجداول التكرارية والمزدوجة لعدد من المتغيرات التي كانت تتطلبها إدارة التعداد لتقديم دقة ونوعية البيانات من حيث الشمول والمدى والاتساق.

ب. تبويب البيانات:

اتاحت الفرصة إمكانية أمام واضعي نظم التحليل الإلكتروني والمبرمجين لتصميم جداول خطة التبويبات المعدة من قبل اللجنة التحضيرية للتعداد في وقت سابق بعد اقرارها بصيغتها النهائية. وقد تم إعداد البرامج اللازمة لذلك والمناسبة لاستخراج الجداول المطلوبة، وتم تجريبها على بيانات محافظة العقبة التي جهزت بياناتها في بداية عمليات الادخال، وذلك لتوفير مؤشرات سريعة عن كافة المواضيع لهذه المحافظة بناء على حاجة وطلب سلطة منطقة العقبة الاقتصادية، وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى. وبعد الانتهاء من جميع عمليات التجهيز الإلكتروني تمت المباشرة باستخراج الجداول باستخدام حزم البرامج الحديثة المتوفرة في الدائرة والمعروفة باسم ORACLE تم تدقيق الجداول بحيث تكون صحيحة وخالية من الأخطاء من حيث الشكل والمضمون لاعداد النتائج الخاصة بذلك.

5.8 مرحلة نشر النتائج

استناداً إلى التوصيات الدولية في هذا المجال، ولمقارنة نتائج هذا التعداد مع نتائج التعدادات السابقة، وللحاجة الحالية للبيانات وتمشياً مع ذلك فقد أصدرت دائرة الاحصاءات العامة نتائج التعداد على النحو التالي:

1.5.8 النشرات الأولية للتعداد

اجري التعداد خلال الفترة 8-2 تشرين الأول من عام 2004، وتم نشر النتائج الأولية بعد أسبوعين من انتهاء العمل الميداني. تضمنت هذه النتائج عدد البلوكات، عدد المباني، عدد المساكن المأهولة بأسر خاصة وجماعية وعدد المساكن غير المأهولة، وعدد الأسر الخاصة والجماعية، وعدد السكان حسب الجنس لكل تجمع سكاني. وقد استندت هذه النتائج على الملخصات التجميعية التي اعدت من قبل العاملين في الميدان.

بالاضافة إلى ما سبق، وبناء على نتائج العد البعدي الذي تم تنفيذه خلال شهر تشرين الثاني 2004 اعدت الدائرة تقديرات لعدد السكان كما هي عليه في نهاية عام 2004 حسب الجنس على مستوى التجمع السكاني، كما اعدت تقديرات لعدد السكان غير الأردنيين، وقد قدر عدد السكان في نهاية عام 2004 بحوالي 5350000 نسمة منهم حوالي 430 الف من جنسيات غير اردنية.

2.5.8 النتائج النهائية

أقر ان يتم نشر بيانات التعداد بالاساليب والطرق المختلفة على اكبر عدد ممكن من المؤسسات ذات العلاقة وعلى مستخدمي البيانات في كافة مواقعهم في القطاعين العام والخاص. واتفق أيضاً على نشر تقرير اجمالي للملكة ككل، بالإضافة إلى تقارير مستقلة خاصة بكل محافظة، وفيما يتعلق بالتقرير الاجمالي للملكة فتم نشره في أربعة مجلدات: تضمن المجلد الأول منها خصائص المباني والمساكن والأسر، وتضمن المجلد الثاني بيانات عن حجم السكان وتوزيعهم وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية، وتضمن المجلد الثالث خصائص الاقتصادية للسكان، أما المجلد الرابع فتضمن بيانات عن خصائص الأردنيين في الخارج، وخصائص غير الأردنيين بالإضافة إلى خصائص ذوي الاحتياجات الخاصة. وبعد نشر هذه المجلدات عن المملكة سيتم إعداد مجلدات خاصة لكل محافظة تتضمن جزء من البيانات التي تم نشرها على مستوى المملكة. وفيما يلي عرضاً مختصراً لهذه الجداول:

- **خصائص المباني:**

تظهر هذه الخصائص في 12 جدولًا توضح خصائص المباني من حيث نوع البناء، الملكية، نوع الاشغال، عدد الطوابق، مواد البناء، سنة الانشاء، بالإضافة إلى بيانات عن عدد المساكن، وعدد الأسر، وعدد الأفراد فيها.

- **خصائص المساكن والأسر:**

يتضمن هذا القسم 31 جدولًا تتعلق بالخصوصيات العامة للمساكن من حيث عدد المساكن، عدد الأسر والأفراد فيها، نوع الاشغال، نوع الحيازة، نوع المسكن، وعدد الغرف بالإضافة إلى جداول ذات تبويبات مختلفة تتعلق أساساً بخصوصيات رب الأسرة كالجنس، العمر، العلاقة بقوة العمل، والمؤهل العلمي، كما تضمن القسم جداول تبين الخدمات الأساسية المتوفرة في المساكن كمصدر مياه الشرب، نوع الاصناع، نوع التصريف ونوع التدفئة.

- **الخصوصيات العامة للأفراد:**

يشمل هذا القسم 18 جدولًا تتعلق بتوزيع السكان حسب الجنس، العمر، الجنسية، الحضر والريف، متوسط حجم الأسرة، نوع الأسرة، مكان الولادة، مكان الاقامة السابقة والخصوصيات الأخرى ذات العلاقة.

• **الخصائص التعليمية:**

يتضمن هذا القسم ثمانية جداول تبين **الخصائص التعليمية** للسكان حسب فئات العمر، الجنس، التخصصات العلمية، والجنسية.

• **الخصائص الاقتصادية:**

يشمل هذا القسم اكبر مجموعة من الجداول حيث تضمن 59 جدولاً تبين العلاقة بين **الخصائص الاقتصادية** حسب الجنس، المهنة، النشاط الاقتصادي، المؤهل العلمي، الحالة التعليمية، والجنسية. وتبيّن الجداول أيضاً توزيع المتعطلين والسكان غير النشطين اقتصادياً حسب **الخصائص المختلفة**.

• **خصائص الأردنيين في الخارج:**

يتضمن هذا القسم ستة جداول تتعلق بتوزيع الأردنيين في الخارج حسب الجنس والعمر، ومكان الاقامة، ومدة الاقامة، اسباب التواجد خارج الأردن، وحسب البلدان المتواجدون فيها.

• **خصائص غير الأردنيين:**

يشمل هذا القسم 18 جدولاً تتعلق بتوزيع الاشخاص غير الأردنيين حسب العمر، الجنس، الجنسية، سبب الاقامة، المهنة، النشاط الاقتصادي، المؤهل العلمي والتخصص، الحالة الزوجية. بالإضافة إلى العديد من **الخصائص** التي يمكن استخلاصها من بعض الجداول المذكورة في الاقسام السابقة فيما يتعلق بغير الأردنيين.

• **خصائص ذوي الاحتياجات الخاصة:**

يتتألف هذا القسم من 13 جدولًا تبين توزيع ذوي الاحتياجات الخاصة حسب العديد من **الخصائص** المتعددة لهم، كالجنس، العمر، نوع الاعاقة، المؤهل العلمي، الحالة الزوجية، بالإضافة إلى **خصائصهم الاقتصادية**.

9. العد البعدى

يهدف اجراء العد البعدى الى تقدير نسبة الشمول لعدد الأسر والأفراد في التعداد الفعلى، وإجراء التعديلات المطلوبة على عدد السكان الفعلى بالإضافة الى اجراء الاسقاطات المستقبلية للسكان. تم تنفيذ العد البعدى خلال الفترة من 11/27 ولغاية 3/12/2004، وكانت ليلة الإسناد الزمني لبياناته هي ليلة الجمعة السبت 26/27 من شهر تشرين الثاني 2004. تم اختيار عينة من 325 منطقة تعدادية (بلوك) موزعة على كافة محافظات المملكة أي ما نسبته 2.2% من عدد البلوكات الكلية.

شمل العد البعدى الأسر الخاصة والأسر الجماعية المقيمة في مساكن تقليدية واستثنى من العد البعدى شمول الأسر الجماعية المقيمة في الفنادق والمساكن الجماعية والمساكن المتحركة علماً بأن استثناء هذه الفئة لن يؤثر على مصداقية النتائج.

صممت استماراة خاصة للعد البعدى واشتملت على ثلاثة أقسام رئيسية هي:

- الأفراد المتواجدون ليلة إسناد العد البعدى 27/26 من شهر تشرين الثاني 2004.

- الأفراد غير المتواجدون ليلة 27/26 من شهر تشرين الثاني 2004، وكانوا متواجدين ليلة 1/2 من شهر تشرين

أول 2004.

- الأفراد الذين وردوا في استنارة التعداد الفعلي، ولم يردو في استنارة العد البعدي.

وقد شملت البيانات ما يلي: الاسم ، العلاقة برب الأسرة، الجنس، تاريخ الميلاد، العمر، تواجد الفرد ليلة العد الفعلي،

بالإضافة إلى عمليات المطابقة المكتبة.

بدأت عمليات مطابقة سجلات العد البعدي مع سجلات العد الفعلي بعد انتهاء العمل الميداني، وانتهت عمليات المطابقة في غضون أسبوعين، بدأت بعدها عمليات إدخال البيانات على الحاسب الآلي.

واستخرجت النتائج في نهاية شهر كانون اول 2004، ومن خلال عملية تقييم النتائج بلغت نسبة الشمول على مستوى المملكة 95.9%.